مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد الثالث والثمانون
(يناير 2023)

السنة التاسعة والأربعون
تأسست عام 1974

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : 2016/24330

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العدد الثالث والثمانون - يناير 2023

تصدر شهريًّا

السنة التاسعة والأربعون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ عبيـــر عبدالمنعم

أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس وحـــدة النشـــر

أ/ رانـدا نـوار وحـــــدة النشـــر

أ/ زينب أحمد وحـــــدة النشـــر

أ/ رشـا عاطف وحـــــدة النشـــر

أ/ أمـل حسـن رئيس وحدة التخطيط والمتـابعة

المحرر الفني

ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني

إســلام أشـــرف وحـــــدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. رباب حسن إبراهيم سليمان

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني — عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق — عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل — عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر — أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد — رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر — كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن — عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي — (قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت — أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر – مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة — كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي — عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي — كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره — كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم — كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي — نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز — عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود — رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض — كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر — كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي — كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل - العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة - الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود - السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت - الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب - سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد 83

عنــوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDIES**	
1- **الأستاذ الدكتور أشرف مؤنس «أضواء على منهجيته في البحث التاريخي»** ..... أ.د. محمد مؤنس عوض & د. داليا محمد مؤنس عوض	**40-3**
2- **العرب والسلام المصري الإسرائيلي 1949-1979** ..... د. أحمد المتولي محمد عبده	**198-41**
3- **الانتخابات الأمريكية لعام 2020م «دراسة في استطلاعات الرأي العام الأمريكي»** ..... م.د. لارا حسين علي البدري	**232-199**
• **الدراسات الاجتماعية SOCIAL STUDIES**	
4- **واقع الاندماج الاجتماعي – الاقتصادي لدى المهاجرين السوريين قسريًّا في المجتمع المصري** ..... الباحثة/ حلا منير زوبتة	**258-235**

- **الدراسات الاقتصادية ECONOMIC STUDIES**

5- **إمكانية استفادة مصر من تجربة القطاع الصناعي الماليزي في دعم التنمية الاقتصادية «دراسة مقارنة»** **338-261**
الباحث/ محمد السعيد علي جويلي

- **الدراسات الإعلامية MEDIA STUDIES**

6- **دور السينما في تكوين الصورة الذهنية للمُضطرب نفسيًا لدى الجمهور المصري «دراسة ميدانية»** **384-341**
الباحث/ عمرو أحمد محمد عمر شهدي

إمكانية استفادة مصر
من تجربة القطاع الصناعي الماليزي
في دعم التنمية الاقتصادية

«دراسة مقارنة»

The Possibility of Egypt's Use of the Malaysian Industrial Sector Experience in Supporting Economic Development. (A comparative study)

الباحث/ محمد السعيد علي جويلي

قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس

Mohamed Elsaeid Ali Goweily
Phd researcher, Department of Economics,
Faculty of Commerce, Ain Shams University

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

أظهر تطور المسار التنموي للدول المتقدمة قديمًا وللدول الناشئة حديثًا الأهمية النسبية الكبيرة والحيوية لدور القطاع الصناعي وإسهامه في تأسيس ركائز التقدم والتطور في اقتصادات تلك الدول؛ فالإحصائيات العالمية تشير إلى أنَّ 30 دولة فقط تعرف بالبلدان الصناعية وتنتج 90% من الناتج العالمي لكل السلع الصناعية، في حين تنتج بقية الدول الأخرى التي تزيد على 120 دولة 10% فقط من الإنتاج العالمي[1]، وهذا يشير إلى أنَّ الأغلبية من بلدان العالم نتيجة لهذا تقع ضمن ما اصطُلح على تسميته بالدول النامية أو دول العالم الثالث.

وقد نجح القطاع الصناعي في ماليزيا بأنْ يكون له دور مؤثر في التنمية الاقتصادية بوصفها أحد الاقتصاديات الصاعدة؛ حيث بلغ متوسط نسبة إسهام قطاع الصناعات التحويلية 22.5% في الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط معدل نموي سنوي 6.5%، وذلك خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م، كما أنَّ القطاع الصناعي بمصر من القطاعات الحيوية أيضًا؛ حيث بلغ متوسط إسهام قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 16%، ومتوسط معدل نمو سنوي 5.9% وذلك خلال الفترة من عام 2010م حتى عام2019م، وقد وضعت ماليزيا في دراسة مقارنة مع مصر للوقوف على كفاءة القطاع الصناعي بكل من البلدين، وقيامه بدوره المنوط به؛ حيث تعد ماليزيا واحدة من النماذج الاقتصادية الفريدة الجديرة بالدراسة، فضلًا عن ذلك التشابه الكبير بين البلدين من حيث التركيبة المجتمعية والمعتقدات، وكذلك للتشابه في المدة الزمنية للبداية الاقتصادية للدولتين؛ وذلك للإفادة من أبعاد تلك التجربة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، القطاع الصناعي، الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو القطاع الصناعي، نسبة إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، الصناعات التحويلية، الصناعات غير التحويلية، القيمة المضافة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:-

The development path in both well-established developed countries and in newly emerging countries show the substantial and vital role of the industrial sector and its contribution to laying the foundations for progress and development in the economies of these countries. Global statistics indicate that only 30 industrial countries produce 90% of the world's finished products. The rest of the world countries, more than120, produce the remaining 10%. The majority of world countries, therefore, are classified as "developing or third world countries".

The Industrial sector in Malaysia has managed to play an influential role in economic development as Malaysia has one of the growing emerging economies. Manufacturing industries sector account for 22.5% of the GDP, and 6.5% of the annual growth rate. As for Egypt, its industrial sector is also a vital sector. Manufacturing industries account for 16% of GDP, and 5.9% of the annual growth rate. Malaysia is compared to Egypt in the study under review to reach results concerning whether the industrial sector plays its role efficiently in both countries under review. Malaysia constitutes a role model in terms of economy. In addition, there are many similarities between Egypt and Malaysia as regards social fabric, beliefs, and the beginning of economic development in both countries in the fifties. The aim is to get the ultimate benefit from the Malaysian experience.

Keywords: economic development, industrial sector, GDP, growth rate of industrial sector, percentage of the industrial sector contribution in GDP, manufacturing industries, non-manufacturing industries, added value, SMEs.

مقدمة:

يلعب القطاع الصناعي دورًا مهمًا وأساسيًا في حياة الأمم والشعوب؛ نظرًا لما يمثله من عماد رئيس لاقتصاديات الدول ورفاهية مواطنيها؛ فالصناعة هي الشريان الرئيس للاقتصاد، وتعد العنصر الحاكم للفصل بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث[2].

وقد قام القطاع الصناعي الماليزي بدور كبير في دعم التنمية الاقتصادية؛ حيث نجح القطاع المذكور في تأسيس ركائز التقدم والتطور وبنيتها الهيكلية من خلال إسهام هذا القطاع في تحفيز النمو والتشغيل، وزيادة مستويات التنويع في هياكل الاقتصاد وتشكيلة الصادرات، وكذلك تحفيزه للعديد من الأنشطة والخدمات الأخرى المساندة، إضافة إلى دوره في زيادة الإنتاجية وتوطين المعرفة والتكنولوجيا، فضلًا عن كونه مصدرًا أساسيًا لتراكم القيمة المضافة، ودافعًا للحيوية المستمرة في الاستفادة من الميزات التنافسية والنسبية للاقتصاد؛ حيث أتاح لها توسيع قوائم الإنتاج والتصدير وتنويعهما وما يرتبط بهما من توسيع الأسواق وتعميقها، ومن ثم رفع معدلات الاندماج في الاقتصاد العالمي.[3]

ويمكن لمصر الاستفادة من تجربة القطاع الصناعي في ماليزيا في دعم عجلة التنمية الاقتصادية، ويعد اقتصاد ماليزيا من الاقتصاديات الناشئة التي شهدت طفرة تنموية كبيرة خلال السنوات الماضية في كل القطاعات المختلفة، مما جعلها في طليعة تلك الاقتصاديات، كما أنَّ التجربة الماليزية أصبحت محط أنظار المتخصصين لدراسة ذلك النموذج للوقوف على أبعاد تلك التجربة الناجحة ومقوماتها وآثارها[4]، وقد وضعت في دراسة مقارنة مع مصر للتشابه الكبير بين البلدين من حيث التركيبة المجتمعية والمعتقدات، وكذلك للتشابه في المدة الزمنية لبداية الدولتين؛

حيث كانت في أول عقد السبعينات من القرن الماضي، وذلك للإفادة من تلك التجربة وأبعادها، وبخاصة دور القطاع الصناعي الماليزي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في إلقاء الضوء على تجربة القطاع الصناعي الماليزي، الذي نجح في قيادة قاطرة التنمية، ومحاولة الاستفادة منها في مصر؛ حيث حقق كل من قطاع الصناعة وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة معدلات نمو أكبر من معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقد نجحت ماليزيا في وضع العديد من الخطط الخمسية الطموحة والناجحة لاستغلال عوامل الإنتاج لديها، وبخاصة مواردها المادية والبشرية، مع العمل عل استقطاب التكنولوجيا المتطورة، ومن ثم قامت ماليزيا بإعادة تشكيل وهيكلة القطاع الصناعي من خلال المرور بعدد من المراحل من الاعتماد على الذات والموارد المحلية، ثم العمل على الحد من الاستيراد وتشجيع المنتج المحلي في ماليزيا من خلال سياسة إحلال الواردات، ثم الاتجاه نحو التصدير، وأخيرًا تنفيذ سياسة الاقتصاد الشامل القائم على التنوع والتشابك المتكامل(5)؛ حيث بلغ متوسط نسبة إسهام قطاع الصناعات التحويلية 22.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نموي سنوي 6.5% وذلك خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م، وقد انعكس أثر ذلك على إيجابية المؤشرات الاقتصادية بماليزيا، وجعلها في طليعة دول الآسيان ومن أكبر 35 اقتصاد في العالم. كما أنَّ القطاع الصناعي في مصر من القطاعات الحيوية أيضًا؛ حيث بلغ إسهام قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 16%، وبمتوسط معدل نمو سنوي 5.9% وذلك خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م، كما يقوم البحث بدراسة ما إذا كان القطاع الصناعي في مصر يقوم بدورة الفعال نحو المشاركة في دفع عجلة التنمية

الاقتصادية وقيادتها، وكذا دراسة ما إذا كانت تتوافر المقومات المادية والبشرية بالقطاع الصناعي واستغلالها بكفاءة؛ ليكون لها مردود على المؤشرات الاقتصادية.

وفى سبيل دراسة مشكلة البحث وضعت تجربة القطاع الصناعي في ماليزيا في دراسة مقارنة بوصفها إحدى أهم الاقتصاديات الواعدة في العالم، فضلًا عن أنها من أهم التجارب الرائدة في التنمية الاقتصادية؛ احيثلتي أهتمت بتنمية القطاعات المختلفة، وبخاصة القطاع الصناعي وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ فكان لهما التأثير المباشر في قيادة الاقتصاد في ماليزيا ونموه، ومن ثم يمكن الاستفادة من تلك التجربة ومحاولة نقلها ومحاكاتها في مصر.

فروض البحث:-

وقد تمثلت فروض البحث في الآتي:-

- وجود تشابه واختلاف في هيكل القطاع الصناعي (صناعات تحويلية – صناعات غير تحويلية) بين مصر وماليزيا.
- عدم كفاءة الصناعة المصرية وفاعليتها رغم امتلاكها لكل المقومات والإمكانيات المادية والبشرية، التي يمكن أنْ تؤهلها لتشارك بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية.
- إمكانية استفادة مصر من تجربة ماليزيا الرائدة في القطاع الصناعي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث وأهميته:-

يهدف البحث إلى دراسة ما إذا كان القطاع الصناعي في مصر يسهم بشكل فعَّال في الناتج المحلي الإجمالي، كما تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى استغلال مصر لمواردها، وعوامل الإنتاج المتاحة لدى القطاع الصناعي بكفاءة ورشادة، كما

تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى إمكانية تحقيق القطاع الصناعي في مصر معدلات نمو أكبر من باقي القطاعات الاقتصادية ليكون قاطرة التنمية في مصر، وذلك في ضوء تشابك القطاع بالعديد من القطاعات المختلفة، مع مقارنة أوضاع القطاع الصناعي في مصر مع نظيره الماليزي، مع دراسة مدى إمكانية الاستفادة من تجربة ماليزيا ونقلها أو محاكاتها في مصر؛ حيث إنَّ تجربة ماليزيا من التجارب الرائدة في التنمية الاقتصادية حول العالم.

الحدود المكانية والزمانية للبحث:-

الحدود المكانية: دولتا ماليزيا ومصر.

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية من عام 2010م حتى عام 2019م.

الإطار العام للبحث:-

سنتناول البحث من خلال الإطار العام الموضح على النحو التالي:-

- أولًا: هيكل القطاع الصناعي الماليزي والمصري.
- ثانيًا: مؤشرات نمو القطاع الصناعي الماليزي والمصري.
- ثالثًا: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكل من مصر وماليزيا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أولًا: هيكل القطاع الصناعي الماليزي والمصري:-

يعد القطاع الصناعي القاعدة الأساسية للبنية الاقتصادية للدول، ويعود ذلك إلى أنَّ الصناعة تمثل نشاطًا اقتصاديًا يمتلك مرونة الانتقال في الحيز الجغرافي وخلق علاقات متبادلة من الترابط والتكامل مع مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ مما يجعل القطاع الصناعي بوجه عام هو المحور الأساسي لتحقيق التطور الاقتصادي

المنشود للمجتمع، وذلك لوجود التفاوت في طبيعة الصناعات التحويلية، من حيث أهميتها ووزنها؛ الأمر الذي يجعل منها ظاهرة ينبغي دراستها للتعرف على شكل الهيكل الصناعي، من خلال دراسة عدد من المؤشرات الصناعية الإنتاجية، بوصفها القطاع الحقيقي لمعدلات النمو في اقتصاديات الدول، وسنتناول في هذا المبحث هيكل القطاع الصناعي في كل من مصر وماليزيا، وذلك وفقًا للتصنيف المتخذ به من قبل منظمة اليونيدو التابعة للأمم المتحدة، الذي يصنف الصناعات لأي دولة إمَّا صناعات استخراجية (غير تحويلية) أو صناعات تحويلية، وذلك على النحو التالي:-

1: هيكل القطاع الصناعي الماليزي:-

قام القطاع الصناعي بدور كبير ومتميز في تجربة التنمية المستدامة بماليزيا؛ حيث قام القطاع المذكور بتحويل الدولة من دولة مصدرة لموادها الخام إلى دولة مصنعة، وذلك من خلال زيادة القيمة المضافة للمواد الخام والمنتجات الماليزية، وقد عملت ماليزيا على استيراد النظم الغربية ومحاكاة التجارب العالمية لبناء خططها ووضع النظام الخاص بها، وقد كانت التجربة اليابانية هي التجربة الملهمة للحكومات الماليزية في عملية نقل خبرة اليابان في بناء خطط التنمية للقطاع الصناعي[6]؛ حيث اعتمدت على الخطط التي تعتمد على الصناعات كثيفة رأس المال، وبخاصة الصناعات التكنولوجية؛ حيث تتماز بكبر قيمتها المضافة، كما اعتمدت على توافر الأيدي العاملة والعمل على تدريبها التدريب المطلوب المناسب لطبيعة الصناعة، مع الاستفادة من المواد الخام المحلية، وكذا اعتمدت على الموارد التمويلية المحلية في البداية ثم العمل على الاستفادة من متحصلات التصدير من الدولار في إعادة ضخها مرة أخرى بالاقتصاد، كما اعتمدت على توطين الصناعات التي تتمتع ماليزيا فيها بميزة نوعية أو نسبية. وينقسم هيكل الصناعة الماليزية إلى صناعات تحويلية وصناعات غير تحويلية، ويتكون الهيكل الصناعي في ماليزيا من الآتي:-

1/1: الصناعات غير التحويلية الماليزية:-

الصناعات غير التحويلية الماليزية تشمل استخراج البترول والغاز الطبيعي والمعادن من المحاجر؛ إذ يوجد في ماليزيا أبار للبترول والغاز الطبيعي على سواحلها، فضلًا عن أنها تحتوى على عدد من المحاجر التي تزخر بالعديد من المعادن وفي في مقدمتها القصدير. وكانت ماليزيا في أول حصولها على الاستقلال تعتمد على بيع ما يُستخرج من مواد خام، ثم بدأت في استغلالها من خلال عدد من المشروعات الصناعية والإنتاجية، ويوضح البيان التالي الصناعات غير التحويلية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م، وذلك على النحو التالي [7]:-

جدول رقم (1)

يوضح قيمة الصناعات غير التحويلية في ماليزيا خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

البيان	الانتاج الاجمالى (بالمليار رينجيت)	مدخلات وسيطة (بالمليار رينجيت)	قيمة مضافة(بالمليار رينجيت)	عدد العاملين (عامل)	مرتبات وأجور(بالمليار رينجيت)	قيمة الاصول (بالمليار رينجيت)
2010	105.9	14.5	91.4	32,701.0	3.8	143.6
2011	108.7	15.7	92.9	34,336.1	4.2	164.9
2012	111.5	17.0	94.3	36,052.9	4.7	189.3
2013	114.4	18.4	95.9	37,855.5	5.3	217.3
2014	117.4	19.9	97.4	39,748.3	5.9	249.4
2015	120.4	21.6	98.8	41,698.0	6.7	286.4
2016	129.2	22.7	106.5	39,154.0	6.8	299.3
2017	138.6	23.9	114.8	36,776.0	6.9	312.9
2018	144.1	24.9	119.4	37,511.5	7.7	366.1
2019	149.9	25.9	124.2	38,261.8	8.6	428.3
متوسط معدل النمو السنوى	4.2%	7.8%	3.6%	1.7%	12.7%	19.8%

المصدر :إعداد الباحث من خلال بوابة الاحصاء لماليزيا https://www.epu.gov.my/en/economic-statistics

التعليق:-

يتضح من البيان السابق الآتي:-

- بلغ حجم الإنتاج الإجمالي للصناعات غير التحويلية نحو 149.9 مليار رينجيت في عام 2019م، في مقابل نحو 105.9 مليار رينجيت عام 2010م، بزيادة بلغت 44 مليار رينجيت بنسبة 42 %، وذلك بمتوسط معدل نمو 4.2 % سنويًا.
- بلغت القيمة المضافة في الصناعات غير التحويلية نحو 124.2 مليار رينجيت في عام 2019م، في مقابل نحو 91.4 مليار رينجيت عام 2010م، بزيادة بلغت 32.8 مليار رينجيت بنسبة 36%، وذلك بمتوسط معدل نمو 3.6 % سنويًا تقريبًا.
- بلغت قيمة الأصول التي استُثمرت في قطاع الصناعات غير التحويلية نحو 428.3 مليار رينجيت في عام 2019م، في مقابل نحو 143.6 مليار رينجيت عام 2010م، بزيادة بلغت 248.6 مليار رينجيت بنسبة 198%، وذلك بمتوسط معدل نمو 19.8 % سنويًا.

ويتضح أنَّ قطاع الصناعات غير التحويلية قد شهد نموًا خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م على مستوى الإنتاج، والقيمة المضافة، والأصول المملوكة به، وعدد العاملين، والمدخلات الوسيطة، ومن ثم يمكن القول بأنه من القطاعات المهمة التي أسهمت في الناتج المحلي الإجمالي.

2/1: الصناعات التحويلية الماليزية:-

كان للصناعات التحويلية دور بارز في نمو القطاع الصناعي الماليزي، وكذا الإسهام في دعم الاقتصاد الماليزي والنهوض به؛ حيث إنَّ السياسات والبرامج الاقتصادية المتبعة زادت من إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي،

فضلًا عن أنَّ الصناعات التحويلية كان لها الأثر في زيادة القيمة المضافة للخامات والموارد المتاحة في ماليزيا، كما أنها استوعبت عددًا كبيرًا من حجم العمالة. ويوضح البيان التالي إجمالي الصناعات التحويلية في ماليزيا خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م [8].

جدول رقم (2)

يوضح قيمة الصناعات التحويلية في ماليزيا خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

البيان	إجمالي التصنيع (مليار رينجيت)	عدد المشروعات المضافةسنوياً	القيمة المضافة (مليار رينجيت)	عدد العاملين المضافةسنوياً (بالألف عامل)	الاصول المستثمرة (مليار رينجيت)
2010	195,533	910	192,493	97,319	57.116
2011	215,125	846	212,618	100,533	57.863
2012	228,221	804	224,730	76,631	55.768
2013	235,988	787	232,659	92,988	64.966
2014	256,280	811	253,087	78,343	66.980
2015	262,379	680	262,379	66,494	81.760
2016	272,396	733	272,396	64,120	89.079
2017	299,792	687	299,792	56,421	87.981
2018	312,012	721	312,012	59,294	102.125
2019	324,269	N/A	324,269	N/A	92.850
متوسط معدل النمو السنوى	6.6%	0.0%	6.8%	0.0%	6.3%

المصدر :إعداد الباحث من خلال بوابة الاحصاء لماليزيا https://www.epu.gov.my/en/economic-statistics

التعليق:-

- بلغ حجم الإنتاج الإجمالي للصناعات التحويلية نحو 324.3 مليار رينجيت في عام 2019م، مقابل نحو195.5 مليار رينجيت عن عام 2010م، بزيادة بلغت 128.8 مليار رينجيت بنسبة 66 %، وذلك بمتوسط معدل نمو 6.6 % سنويًا.
- بلغت القيمة المضافة في الصناعات التحويلية نحو 324.3 مليار رينجيت في عام 2019م، مقابل نحو 192.5 مليار رينجيت عن عام 2010م، بزيادة بلغت 131.8 مليار رينجيت بنسبة 68 %، وذلك بمتوسط معدل نمو 6.8% سنويًا.

- بلغت قيمة الأصول التي استُثمرت في قطاع الصناعات التحويلية نحو 92.9 مليار رينجيت في عام 2019م، مقابل نحو 57.1 مليار رينجيت عن عام 2010م بزيادة بلغت 35.8 مليار رينجيت بنسبة 63%، وذلك بمتوسط معدل نمو 6.3% سنويًا.

ويتضح أنَّ قطاع الصناعات التحويلية قد شهد نموًا خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م على مستوى الإنتاج، والقيمة المضافة، والأصول المملوكة بنسبة 6 %، ومن ثم يمكن القول إنَّ القطاع المذكور كان بمثابة قاطرة التنمية الاقتصادية التي أسهمت في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لا تقل عن 40% خلال فترة التسعينات والعشرينات وبنسبة لا تقل عن 22.5% خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م [9].

2: هيكل الصناعة المصرية:-

شهد الاقتصاد المصري تحولات ملحوظة منذ أنْ بدأت الحكومة المصرية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 1991م، وقد اشتمل هذا البرنامج على مجموعة من الإجراءات لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري، وقد أدت هذه الإصلاحات إلى حدوث تحسن ملحوظ في الأداء الاقتصادي المصري الكلي، وقد ظهر أثر تلك الإصلاحات في ضوء ما أثبته الاقتصاد المصري من جداره في مواجهة الأزمة المالية العالمية محققًا معدل نمو بلغ 5,1% في عام 2009 م، ومن أهم العوامل التي ساعدت الاقتصاد المصري على تخطي الأزمة تنوع مصادر الدخل القومي من خلال القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى رأسها القطاع الصناعي، كما اتسم الأداء الاقتصادي في تلك الفترة بارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الصناعي؛ حيث بلغت نسبة إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار

الجارية17,1% لعام 2010م، هذا بالإضافة إلى علاقة القطاع الصناعي المصري التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية[10].

وما يهمنا في المقام الأول هو الوقوف على دور الصناعات التحويلية التي تمثل الداعم الأول والدافع الحقيقي لعملية التنمية الاقتصادية، فضلًا عن أنه القطاع الذي يمكن من خلاله إظهار نتائج ما بُذل في الاقتصاد القومي من استثمارات في بنية تحتية واستثمارات في كل قطاعات الدولة؛ حيث تسعى معظم الدول إلى وضع مستهدفات لذلك القطاع وتسعى إلى تحقيقه [11]، فضلًا عن أنَّ أي عملية تصنيعية من شأنها إحداث قيمة مضافة على الموارد المتاحة، وكذا استغلال الموارد البشرية مع إحلال المنتجات المحلية مقابل المنتجات المستوردة (سياسة إحلال الواردات)، وكذا التوسع في تصدير المنتجات من خلال النفاذ إلى الأسواق الخارجية؛ حيث سيؤدي ذلك إلى توفير عملة أجنبية. وسنتناول هيكل الصناعة في مصر ونحلله خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م [12].

جدول رقم (3)

يوضح قيمة الصناعات التحويلية وغير التحويلية بمصر خلال الفترة من عام 2010م

حتى عام 2019

بالمليون جم

البيان	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018
الناتج المحلى الاجمالى	837770.3	853970.2	873054.3	1539594.3	1571647.7	1825700	1905200	3409503.7	3588442.5	2695207.1
إجمالى القطاع الصناعى	249477	248862	249961	498347.9	504530	549342.4	538781.1	540712.3	950123.1	769454.8
الصناعات غير التحويلية	114713	115378	115494	254700.6	240658.1	250855.3	237576.6	233309.6	352260	314986.9
الصناعات التحويلية	134764	133484	134467	243647.3	263871.9	298487.1	301204.5	307402.7	597863.1	214249.9

المصدر إعداد الباحث من خلال نشرات البنك المركزى المصرى الدورية السنوية والمصدرة عن الأعوام من عام 2010 حتى عام 2019 .

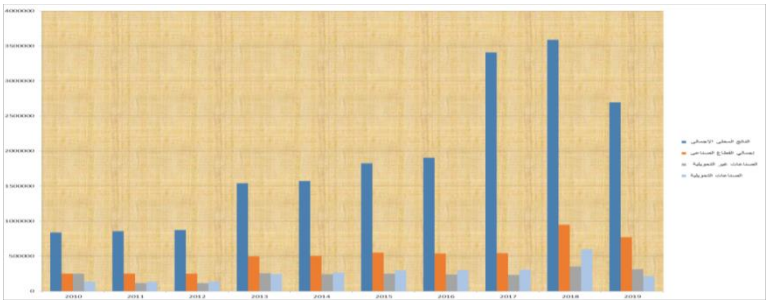

المصدر: إعداد الباحث من خلال نشرات البنك المركزي المصري الدورية السنوية والمصدرة عن الأعوام من عام 2010م حتى عام 2019.

1/2:الصناعات الاستخراجية (غير التحويلية):

تمثل الصناعات الاستخراجية إحدى أهم بنود أو هيكل الصناعة المصرية، التي تضم الصناعات الاستخراجية بكل أشكالها؛ من بترول وغاز ومعادن ومواد أخرى تُستخرج من باطن الأرض أو المناجم أو البحر، وسنتناول إسهام الصناعات غير التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا نسبتها إلى إجمالي القطاع الصناعي ككل، وكذا معدل نمو الصناعات غير التحويلية على مدار فترة الدراسة المذكورة. وبتحليل البيانات الواردة بالجدل السابق عرضه؛ فقد تمثلت ملامح هيكل الصناعات غير التحويلية في الآتي:– [13]

- تسهم الصناعات غير التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط نسبة 14 % خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م؛ حيث بلغت أعلى نسبة 17 % عن عام 2013م وأدنى نسبة 10 % عن عام 2018م، وذلك خلال ذات الفترة المذكورة.

- يبلغ متوسط نصيب الصناعات غير التحويلية إلى إجمالي القطاع الصناعي نسبة 45 % خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م؛ حيث بلغت أعلى نسبة 51% عن عام 2013م وأدنى نسبة 37 % عن عام 2018م، وذلك خلال ذات الفترة المذكورة.

- يشارك كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق ذلك الإسهام؛ حيث إنَّ البيانات أظهرت أنَّ النصيب الأكبر كان للقطاع العام بوصفه مشاركًا بالصناعات غير التحويلية في الناتج القومي الإجمالي؛ حيث بلغ متوسط إسهام القطاع العام في الصناعات غير التحويلية في الناتج القومي الإجمالي نسبة 27 %، كما بلغ

نصيب إسهام القطاع الخاص في الصناعات غير التحويلية في الناتج القومي الإجمالي نسبة 4%، وذلك خلال الفترة من 2010م حتى عام 2019م.

- بلغ متوسط معدل نمو الصناعات غير التحويلية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م نسبة في حدود2.63 %، وقد تباين ذلك المعدل خلال الفترة المذكورة؛ حيث بلغ أدنى نسبة له – 54 % عام 2010م، وبلغ أعلى نسبة 120% عام 2013م [14].

وباستعراض البيانات السابق الإشارة إليها وتحليلها يمكن إيضاح أهم ملامح دور الصناعات غير التحويلية في التنمية الاقتصادية في مصر التي تتمثل في الآتي: –

- إنَّ إسهام الصناعات غير التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بلغ في المتوسط نسبة 14% وهى نسبة كبيرة نسبيًا، وذلك مقارنة بمثيلتها في الدول الصناعية، ويدل ذلك على عدم الاستفادة من ثروات مصر المستخرجة من باطنها، ويجب السعي والعمل على إقامة صناعات عليها لزيادة قيمتها المضافة، الأمر الذي سيتبعه زيادة الدخول، وإحلال الواردات وزيادة التصدير، وإيجاد فرص عمل، والحد من البطالة، وأخيرًا زيادة معدل النمو القومي، وهكذا يكون للقطاع الصناعي الدور الأكبر في دفع عجلة الاقتصاد.

- إنَّه في حالة النجاح في إقامة صناعات على ما يُستخرج (الصناعات غير التحويلية) فإنَّ ذلك من شأنه تحسين مؤشرات الصناعات التحويلية، ومن ثم يصبح لها إسهام كبير في الناتج المحلي الإجمالي.

- إنَّ استخراج البترول يمثل القطاع الأكبر من الصناعات غير التحويلية؛ إلا إنَّنا نتوقع أنَّ استخراج الغاز سيكون له النصيب الأكبر خلال الفترة القادمة، وذلك في

ضوء الاكتشافات الجديدة بمنطقة البحر المتوسط والدلتا، فضلًا عن أنَّ الدولة يجب أنْ تولي اهتمامًا أكبر لعمليات استخراج المعادن بكل أنواعها، التي تزخر بها مصر، وبخاصة الذهب والقصدير والمنجنيز والحديد والفوسفات...

- إنَّ إسهام القطاع العام أكبر من إسهام القطاع الخاص في الصناعات غير التحويلية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو عكس ما هو متعارف عليه في الدول الصناعية؛ حيث يكون القطاع الخاص المساهم الأكبر في الصناعات غير التحويلية، وهو ما يحتم على الحكومة المصرية ضرورة العمل على دعم القطاع الخاص للقيام بدور أكبر، من خلال تقديم حزمة من الحوافز الاستثمارية.

ويوضح الشكل التالي علاقة الصناعات غير التحويلية بالناتج القومي الإجمالي خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م، وذلك على النحو التالي:-

شكل رقم (4)

يوضح علاقة الصناعات غير التحويلية إلى الناتج المحلي الاجمالى في مصر خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

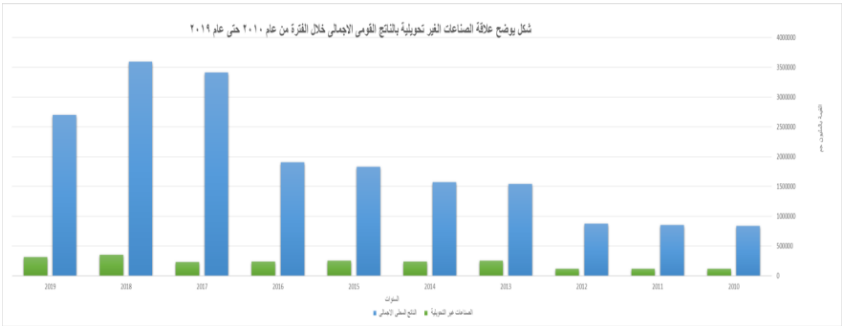

المصدر: إعداد الباحث من خلال نشرات البنك المركزي المصري الدورية السنوية والمصدرة عن الأعوام من عام 2010م حتى عام 2019.

2/2: الصناعات التحويلية:-

تمثل الصناعات التحويلية حجر الزاوية الأساسي بالقطاع الصناعي؛ حيث إذا حققت معدل نمو أكبر من 8%؛ فإنها ستسهم في جانب كبير من التنمية المستدامة، وستجني ثمار تلك التنمية؛ حيث يرتبط ويتشابك القطاع الصناعي بالقطاعات الأخرى(15).

- يسهم متوسط الصناعات التحويلية بنسبة 16% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م؛ حيث بلغت أعلى نسبة 17% عن عام 2019م وأدنى نسبة 15 % عن عام 2013م، وذلك خلال ذات الفترة المذكورة.
- يبلغ متوسط نصيب الصناعات التحويلية نسبة 56% خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م، من إجمالي القطاع الصناعي؛ حيث بلغت أعلى نسبة 64 % عن عام 2017م وأدنى نسبة 49% عن عام 2013م، وذلك خلال الفترة المذكورة. كما يشارك كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق تلك المعدلات للصناعات التحويلية؛ حيث بلغ متوسط إسهام القطاع العام في الصناعات التحويلية نسبة 14%، كما بلغ نصيب إسهام القطاع الخاص في الصناعات التحويلية نسبة 20%، وذلك خلال الفترة من 2010م حتى عام 2019م.

وباستعراض البيانات السابق الإشارة إليها وتحليلها يمكن إيضاح أهم ملامح دور الصناعات التحويلية في التنمية الاقتصادية في مصر؛ حيث تتمثل في الآتي:-

- إنَّ إسهام الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي كبير، وذلك مقارنة بمثيلتها في الدول الصناعية، وإنْ دل ذلك على شيء فإنما يدل على عدم الاستفادة من ثروات مصر المستخرجة من باطنها، ويجب السعي والعمل على

إقامة صناعات عليها لزيادة قيمتها المضافة، وزيادة التصدير، مع إيجاد فرص عمل، وذلك للحد من البطالة وزيادة معدل النمو.

- إنَّه في حالة النجاح في إقامة صناعات على ما يُستخرج؛ فإنَّ ذلك من شأنه تحسين مؤشرات الصناعات التحويلية، ومن ثم يصبح إسهامها كبير في الناتج المحلي الإجمالي. ويوضح الشكل التالي علاقة الصناعات التحويلية بالصناعة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية من عام 2010م حتى عام 2019م[16]:

شكل رقم (5)

يوضح علاقة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بمصر خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

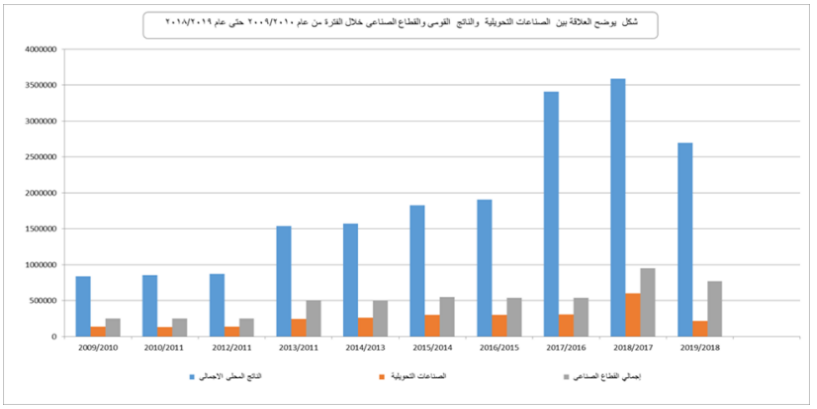

- إنَّ استخراج البترول يمثل القطاع الأكبر في الصناعات غير التحويلية؛ إلا إننا نتوقع أنَّ استخراج الغاز سيزيد خلال الفترة القادمة، وذلك في ضوء الاكتشافات الجديدة بمنطقة شرق المتوسط والدلتا، فضلًا عن أنَّ الدولة يجب أنْ تولي اهتمامًا أكبر بعمليات استخراج المعادن بكل أنواعها التي تزخر بها مصر، وبخاصة الذهب والقصدير والمنجنيز والحديد والفوسفات...، ونوصي في – هذا الشأن–

الحكومة بعدم تصدير ذلك الغاز، والعمل على استغلاله بوحدات إسالة الغاز المقامة في مصر، وكذا إقامة المصانع لاستغلال المواد الأخرى من المعادن.

(3) أوجه الشبه والاختلاف في هيكل القطاع الصناعي بين مصر وماليزيا:

يمكن مقارنة هيكل القطاع الصناعي بين مصر وماليزيا، وذلك من خلال إيضاح أوجه الشبة والاختلاف فيما بينهما؛ حيث يُلاحظ الآتي:-

- إنَّ متوسط نسبة الصناعات التحويلية إلى إجمالي القطاع الصناعي في ماليزيا بلغت 54%، في حين بلغت نسبتها في مصر55 %، أمَّا متوسط نسبة الصناعات غير التحويلية بلغت 46 % في ماليزيا، في حين بلغت نسبتها في مصر45%، مما يعني أنَّ هيكل القطاع الصناعي متقارب في كل من الدولتين؛ إلا إنَّ مؤشرات نمو القطاع الصناعي في ماليزيا كانت أكفأ وأفضل، وذلك على الرغم من أنَّ القطاع الصناعي في مصر يمتلك من الإمكانيات والمقومات ضعف القطاع الصناعي في ماليزيا.

شكل رقم (6)

يوضح مقارنة بين مصر وماليزيا لنسبة الصناعات غير التحويلية والصناعات التحويلية خلال عام 2019

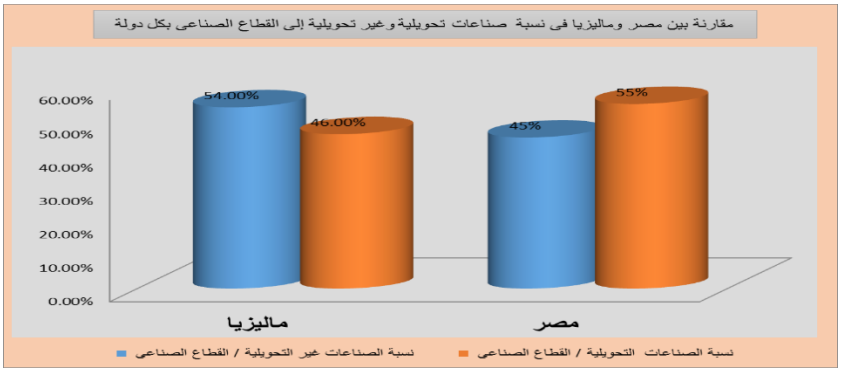

- إنَّ متوسط إسهام الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا بلغت 12.3% (تقيم ماليزيا الصناعات على الصناعات الاستخراجية؛ حيث أصدرت ماليزيا قرارًا بعدم تصدير أية مواد خام واستغلالها في صناعات تحويلية لتوليد قيمة مضافة منها، ومن ثم فإنَّ إسهام الصناعات التحويلية في ماليزيا في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى نسبة 22.8%)، في حين بلغت نسبتها في مصر 15.5% مما يعني أنَّ قطاع الصناعات التحويلية في ماليزيا ومصر لديه قدرة على خلق قيمة مضافة (على الرغم من الفارق في الحجم بين البلدين)،أمَّا متوسط إسهام الصناعات غير التحويلية بلغت 10.5 % في ماليزيا، في حين بلغت نسبتها في مصر 14%، مما يعني بيع مصر المواد الخام المستخرجة دون إجراء أية عمليات تصنيعية لها، ومن ثم زيادة نسبة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي عن ماليزيا.

شكل رقم (7)

يوضح مقارنة بين مصر وماليزيا لنسبة الصناعات غير التحويلية والصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الاجمالى خلال عام 2019

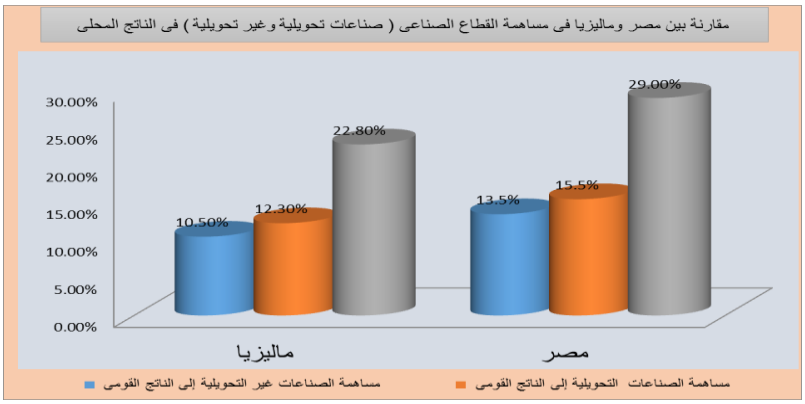

ومما سبق يتضح أنَّ هيكل الصناعة في مصر يتوزع بين الصناعات التحويلية والصناعات غير التحويلية؛ حيث إنَّ متوسط نسبة الصناعات التحويلية إلى إجمالي القطاع الصناعي يساوي 55%، ومتوسط نسبة الصناعات غير التحويلية إلى إجمالي القطاع الصناعي يساوي 45%. وعلى الرغم من كبر حجم القطاع الصناعي في مصر من حيث حجم المنشآت المقامة ومن حيث العمالة به، فضلًا عن توافر العديد من المقومات والمزايا النسبية التي تتمتع بها مصر من توافر الموارد الطبيعية، وتوافر التمويل، وكبر حجم السوق؛ فإنَّ كفاءة القطاع الصناعي وفعاليته في ماليزيا أفضل من القطاع الصناعي في مصر، وذلك يتضح من خلال نسبة إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في كل من البلدين، وكذا يتضح في كفاءة الصناعات التحويلية وفاعليتها مقابل الصناعات غير التحويلية أيضًا، وهو ما سنوضحه من خلال تناول عدد من مؤشرات نمو القطاع الصناعي.

ثانيًا: مؤشرات نمو القطاع الصناعي الماليزي والمصري:-

ينماز قطاع الصناعة عن القطاعات الاقتصادية الأخرى كونه يلعب دورًا كبيرًا ومهمًا في عملية التنمية الاقتصادية؛ حيث إنَّ ارتفاع معدلات النمو في القطاع الصناعي وارتفاع الإنتاجية يسهم بشكل فعَّال في تحقيق النمو الاقتصادي، وتشارك عملية التصنيع في زيادة إسهام القطاع الصناعي التحويلي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛ فالتصنيع عملية ناتجة عن أو مصاحبة للتنمية الاقتصادية، كما يعد التصنيع أحد أهم الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية وهما عمليتان متلازمتان، كما أنَّ محتوى النمو الصناعي يرتكز على عدد من العوامل الأساسية، التي يمكن اعتبارها في الوقت نفسه من المؤشرات الاقتصادية التي تقيس معدل النمو الصناعي بأي دولة للوقوف على كفاءتها وتأثيرها في الاقتصاد القومي، وسنتناول

عددًا من المؤشرات بالتحليل، التي تؤكد على كفاءة القطاع الصناعي وإسهامه الفعَّال في عملية التنمية الاقتصادية[17].

1: الهيكل السلعي للصناعات التحوِيلية في مصر وفقًا لأهميتها النسبية ومقارنته بالهيكل السلعي لماليزيا:-

1/1: الهيكل السلعي للصناعات التحويلية في مصر:-

يتكون هيكل الصناعات التحويلية في مصر من عدد من المنتجات والسلع التي تتولد من الصناعات المختلفة، التي يختلف وزنها النسبي وأهميتها وفقًا لقيمة ما تنتجه كل صناعة من إجمالي الصناعات التحويلية، كما تختلف معدلات نمو كل صناعة عن الأخرى؛ حيث بلغ معدل نمو الصناعات التحويلية خلال السنوات من عام 2010م حتى عام 2019م نسبة 4.2% سنويًا، وذلك على النحو الموضح بالبيان التالي[18]:-

جدول رقم (8)

يوضح هيكل السلع الصناعية التحويلية بمصر وفقًا لأهميتها النسبية ومعدل نموها خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

مليار جم

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	الاهمية النسبية	متوسط معدل النمو
صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	283.14	292.5	297.3	299.7	327.2	335.3	346.6	353.6	364.9	376.6	23.40%	3.20%
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	227.43	238.4	249	256.4	265.4	280.9	293.1	312.6	326.4	341.4	20.37%	4.60%
كيماويات وبلاستيك ومنتجاتها	241.4	249.9	257	266.2	274.6	289.8	296	305.3	315.7	326.4	19.90%	3.40%
صناعات هندسية كالسيارات	131.79	140.2	143.5	143.6	145.7	156.7	171.3	199.4	311.4	224	12.99%	6%
غزل ونسيج وملابس وجلود	91.56	99.2	101.6	105.1	107.1	111	115.9	154.8	166.7	179.6	10.09%	7.70%
مواد بناء وخزف وصيني	54.63	57.5	91.9	67.9	67.2	73.3	74.3	77.1	81	85	5.03%	5%
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	17.87	19.4	22.5	24.5	25.6	26.9	27.6	30.7	33.1	35.7	2.20%	7.90%
الخشب ومنتجاته	6.56	6.8	6.9	7.2	7.4	7.7	8	8.4	8.7	9	0.55%	3.50%
صناعات تحويلية أخرى	91.1	91.4	92.1	92.1	92.4	92.4	92.5	92.8	93.1	93.4	6.05%	0.30%
الاجمالي	1145.48	1195.3	1261.8	1262.7	1312.6	1374	1425.3	1534.7	1701	1671.1	100.00%	4.16%

المصدر : التقارير المصدرة من وزارة الصناعة المصرية عن هيكل الصناعات التحويلية خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019 .

ويتضح من تحليل البيانات السابقة خلال الفترة من عام 2010م م حتى عام 2019م م ما يلي: –

- إنَّ الأهمية النسبية للصناعات الإلكترونية تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 23.4% من إجمالي الصناعات، ثم تأتي صناعات المواد الغذائية والمشروبات في المرتبة الثانية بنسبة 20.37%، والصناعات الكيماوية في المرتبة الثالثة بنسبة 19.9%، والصناعات المعدنية في المرتبة الرابعة بنسبة 12.99 %، وصناعة الغزل والنسيج في المرتبة الخامسة بنسبة 10.09%، وصناعة مواد البناء والخزف في المرتبة السادسة بنسبة 5.03%، وصناعة الورق والطباعة في المرتبة السابعة بنسبة 2.2%، وصناعة الخشب في المرتبة الثامنة بنسبة 0.6%، وأخيرًا صناعات أخرى بنسبة 6.05%.

- بلغ معدل نمو الصناعات التحويلية خلال الفترة المذكورة 4.2%، وقد أختلف معدل نمو منتجات الصناعات التحويلية عن بعضها البعض خلال الفترة المذكورة؛ حيث إنَّ معدل نمو صناعات الورق والطباعة بلغ 7.9%، بينما صناعات الغزل والنسيج بلغ معدل نموها 7.7%، والصناعات المعدنية بلغ معدل نموها 6%، وصناعة مواد البناء والخزف والصيني بلغ معدل نموها 5%، والصناعات الغذائية والمشروبات بلغ معدل نموها 4.6%، وصناعة الأخشاب بلغ معدل نموها 3.5%، والصناعة الهندسية والإلكترونية والكهرباء بلغ معدل نموها السنوي 3.2%، وأخيرًا الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة 0.3%.

- لم تفد مصر من المزايا النسبية لها في صناعة الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية ذات الوزن النسبي الكبير بهيكل الصناعات التحويلية (23.4% من إجمالي الصناعات التحويلية)، التي اعتمدت على تواجد خطوط تجميع لمنتجات وعلامات تجارية عالمية، دون الاهتمام بأنْ يكون جانب من تلك المكونات محلي

الصنع إلا في حدود ضيقة؛ حيث اعتمدت تلك الصناعات على الاستفادة من انخفاض تكلفة الأيدي العاملة، وانخفاض مصادر الطاقة، كما لم تفد مصر من خبرتها الطويلة في مجال صناعات المواد الغذائية والمشروبات التي يبلغ وزنها النسبي (20%من الإنتاج الصناعي)، التي تقوم على توافر الحاصلات الزراعية؛ حيث لم تقم على تطوير تلك المصانع بأحدث التكنولوجيا، ومن ثم فقدت مصر ميزتها النسبية بها التي كان الممكن أنْ تغزو الأسواق العالمية بها، وكذا صناعة النسيج والملابس، التي أهُملت مصانعها والعمالة بها حتى فقدت مصر ميزتها النسبية بها، وكذلك صناعة الموبيليا والأخشاب...[19].

2/1: الهيكل السلعي للصناعات التحويلية في ماليزيا:-

يتكون هيكل الصناعات التحويلية في ماليزيا من عدد من المنتجات والسلع، التي يختلف وزنها النسبي وأهميتها وفقًا لقيمة ما تنتجه كل صناعة من إجمالي الصناعات التحويلية، ويوضح البيان التالي الصناعات التحويلية خلال عام 2017م (آخر بيان منشور بالهيئة العامة للتنمية الصناعية في ماليزيا)، وذلك على النحو التالي:-

جدول رقم (9)

يوضح هيكل السلع الصناعية التحويلية في ماليزيا وفقًا لأهميتها النسبية لحجم الإنتاج الصناعي خلال عام 2017

البيان	2017
صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	22.00%
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	12.50%
كيماويات بأنشطة ومنتجاتها	10.00%
صناعات معدنية بأنشطة	3.10%
غزل ونسيج وملابس وجلود	1.90%
البترول والفحم	13.70%
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	2.70%
الخشب ومنتجاته	3.60%
المطاط ومنتجاته	3.10%
معدات النقل	7.00%
المنتجات غير المعدنية	3.40%
المنتجات المعدنية	6.00%
الآلات بالستثناء الآلات الكهربائية	4.00%
صناعات تحويلية أخرى	7.00%
الاجمالي	100.00%

المصدر : البيانات معد من خلال الباحث والتقارير المصدرة من هيئة التنمية الصناعية بماليزيا وفقاً إحصاء عام 2017

- استغلت ماليزيا المزايا النسبية لعدد من الصناعات التحويلية بها؛ حيث عملت على تنميتها وتطويرها، وتواجدت بها في الأسواق العالمية وليس المحلية فقط؛ فقد حصلت صناعة الأجهزة الكهربائية الماليزية على المرتبة الأولى في الإنتاج على مستوى العالم خلال فترة التسعينات وأوائل العشرينات؛ حيث بلغت صادرات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية نسبة 65% من الصادرات الماليزية، وتركزت صادراتها لدول أوروبا واليابان وأمريكا، وأصبحت ماليزيا ثالث أكبر منتج ومصدر لأشباه المواصلات في العالم، كما استحوذت على نسبة 60% من حجم السوق العالمي في صناعة القفازات والخيوط الطبية، واستحوذت في صناعة الإطارات على نسبة 8% تقريبًا من السوق العالمي اعتمادًا على توافر المواد الخام المطاط، كما تعد ماليزيا من أكبر الدول المنتجة لزيت النخيل في العالم وذلك بنسبة 20% من الإنتاج العالمي اعتمادًا أيضًا على توافر المواد الخام من النخيل، وقد نجحت الحكومة في إنتاج السيارات محلية الصنع بنسب ومكونات

إنتاج تتعدى 90%، كما تواجدت الشركتان في السوق العالمي، بالعلامة التجارية بروتون، وبرودوا، فضلًا عن أكثر من 80% من مركبات السير في ماليزيا سيارات محلية الصنع، بالإضافة إلى صناعة الملابس والنسيج، وكذا صناعة الأخشاب اعتمادًا على توافر الأخشاب بالغابات، وصناعات البتروكيماويات اعتمادًا على توافر البترول والغاز بسواحلها.

3/1: مقارنة بين هيكل سلع الصناعات التحويلية بكل من مصر وماليزيا:-

- يتشابه هيكل الصناعة في ماليزيا مع هيكل الصناعة في مصر من حيث تواجد عدد من الصناعات بكل من الدولتين ذات الأهمية النسبية الكبيرة، مثل: صناعة الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات، وصناعة المنسوجات والملابس، وصناعة المواد الغذائية، وصناعة الكيماويات، وصناعة الأخشاب، فضلًا عن اختلاف هيكل الصناعات التحويلية الماليزية بوجود عدد من الصناعات التحويلية التي تتمتع بميزة نسبية، مثل: صناعة المطاط، وصناعة زيت النخيل، وصناعة السيارات.
- تواجه الصناعات التحويلية في مصر إشكالية تتمثل في أنَّ الصناعات ذات الأهمية النسبية الكبيرة تحقق معدلات نمو منخفضة، في حين أنَّ الصناعات ذات الوزن النسبي الأقل تحقق معدلات نمو كبيرة، وهو الأمر الذي يتطلب التوسع في الصناعات التي تحقق معدلات نمو عالية، مع وضع المحفزات لزيادة معدلات النمو بالصناعات ذات الأهمية النسبية الأكبر، من البحث عن المبتكرات والاختراعات، والأخذ بالتكنولوجيا المتطورة بالنظم الصناعية، وهو ما أكد عليه ما ورد بتقرير التنمية الصادر عن منظمة اليونيدو التابع للأمم المتحدة لعام 2016م تحت عنوان "دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة" بتعليقها عن الصناعات بمصر ودول شمال أفريقيا؛ إذ رأت أنَّ مصر تحتاج إلى

تطبيق التكنولوجيا الصناعية المتطورة بمصانعها وذلك لزيادة معدل نمو صناعاتها التحويلية [20].

2: مؤشرات قياس أداء الصناعات التحويلية وتنافسيتها في مصر ومقارنتها بماليزيا:-

أشار تقرير التنمية الصناعية (منظمة اليونيدو)، المصدر عام 2011م، تحت عنوان "كفاءة الطاقة الصناعية من أجل تكوين ثروة مستدامة – جني الأرباح البيئة والاقتصادية والاجتماعية "، إلى أنَّ الدور المحوري لإحداث التنمية الصناعية يتمثل في أهمية زيادة قدرات الصناعات التحويلية بالدول؛ حيث إنَّ تلك الصناعات يجب أنْ يتوافر لها عوامل عناصر الإنتاج (المواد الخام، رأس المال، العمل، الإدارة)، وذلك لزيادة معدلات نموها، مع العمل على وضع السياسات والمحفزات من الحكومات، التي تضمن استمرارية تلك الصناعات وتطويرها، كما أشار تقرير التنمية الصناعية المصدر في عام 2016م، المصدر عن ذات المنظمة، تحت عنوان "دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشامة والمستدامة" إلى أهمية التكنولوجيا الصناعية ودورها الكبير في زيادة معدلات نمو الصناعات التحويلية، وذلك في ظل تطبيقها للابتكارات والاختراعات الجديدة لتطوير تلك الصناعات؛ وذلك لضمان استدامتها وتوطنها.

وانطلاقًا من ذلك يمكننا قياس كفاءة الصناعات التحويلية وفاعليتها بين ماليزيا ومصر، وكذا المقارنة بينهما، من خلال التعرض للمؤشرات الواردة على النحو التالي:-

1/2: مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP):-

تصدر منظمة اليونيدو – التابعة للأمم المتحدة– مؤشرًا لقياس الأداء الصناعي التنافسي (Competitive industrial performance)، ويقيس المؤشر المذكور القدرة الاقتصادية لعدد 110 دولة عن أداء القطاع الصناعي لها من المنتجات القادرة على المنافسة، وذلك من خلال وضع درجة وترتيب وتصنيف لكل دولة وفقًا لأداء الصناعات التحويلية، وما تقدمه من قيمة مضافة ومدى إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، ومن ثم تكون قادرة على المنافسة والتصدير. ويوضح البيان التالي مقارنة للمؤشر المذكور لترتيب الأداء الصناعي وتصنيفه وتوصيفه لكل من ماليزيا ومصر خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م.

جدول رقم (10)

يوضح مؤشر الأداء الصناعي التنافسي لكل من ماليزيا ومصر خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

السنوات	ماليزيا			مصر		
	الرتبة	الدرجة	توصيف التصنيف	الرتبة	الدرجة	توصيف التصنيف
2010	23	0.18	قمة	61	0.05	منتصف
2011	23	0.17	قمة	64	0.05	وسط
2012	22	0.17	قمة	69	0.04	وسط
2013	22	0.16	قمة	67	0.04	وسط
2014	22	0.16	قمة	67	0.04	وسط
2015	22	0.15	قمة	64	0.04	وسط
2016	22	0.15	قمة	66	0.04	وسط
2017	22	0.16	قمة	64	0.04	وسط
2018	23	0.16	قمة	64	0.04	وسط
2019	23	0.16	قمة	64	0.04	وسط

المصدر : تقارير التنمية الصناعية - منظمة اليونيدو - مؤشر الأداء الصناعي خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019 https://stat.unido.org/database/CIP%202020

- أوضح مؤشر الأداء الصناعي التنافسي أنَّ ماليزيا من دول القمة بالتصنيف للمؤشر المذكور، وقد تأرجح ترتيبها بين المركز 22، 23، كما حصلت على

درجة تراوحت بين 0.16، 0.18 درجة، وبلغت ماليزيا تلك المرتبة بعد ما شهدته من تنمية ونهضة صناعية خلال فترة التسعينات والعشرينات.

- أوضح مؤشر الأداء الصناعي التنافسي أنَّ مصر تقع ضمن دول الوسط بالتصنيف؛ حيث حققت ترتيبًا تراوح بين المركز 61، 69، كما حصلت على درجة تراوحت بين 0.04، 0.05 درجة، ويشير المؤشر إلى أنَّ مصر أمامها الكثير من الجهد لتبذله لتحقيق تنمية ونهضة صناعية تجعلها من الدول ذات القدرة على المنافسة الصناعية وتحسين ترتيبها بالمؤشر.

2/2: مؤشر معدل نمو الصناعات التحويلية:-

يمثل معدل نمو الصناعات التحويلية أهم المحركات الاقتصادية المحفزة للتنمية الاقتصادية، وذلك وفقًا لما ورد بتقرير التنمية الصناعية (منظمة اليونيدو)، المصدر عام 2013م، تحت عنوان "دور التصنيع والتغير الهيكلي"؛ حيث أوضح أنَّ الصناعة هي المصدر الرئيس لتوليد الدخل، التي تسمح بالزيادات السريعة والمستدامة في مستويات المعيشة لجميع الناس، وتوفر الحلول التكنولوجية للتصنيع السليم بيئيًا. والتقدم التكنولوجي هو أساس الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف البيئية، مثل: زيادة الموارد وكفاءة الطاقة، ودون التكنولوجيا والابتكار لن يحدث التصنيع، ودون التصنيع لن تحدث التنمية، ومن أجل تحقيق التنمية لا بد من العمل على زيادة معدل نمو الصناعة التحويلية وهو ما أخذت به معظم الدول التي حققت نهضة صناعية؛ لإدراكها أنَّ القطاع الصناعي هو القطاع الحقيقي للاقتصاد. ويوضح البيان التالي مقارنة بين معدل نمو الصناعات التحويلية لماليزيا ومصر خلال الفترة من عام 2010م م حتى عام 2019:-

جدول رقم (11)

يوضح مقارنة لمعدل نمو الصناعات التحويلية لماليزيا ومصر خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط معدل النمو السنوى
معدل نمو الصناعات التحويلية بماليزيا	7.8%	18.8%	9.7%	4.2%	14.2%	2.2%	1.5%	12.6%	4.1%	3.9%	7.90%
معدل نمو الصناعات التحويلية بمصر	4.2%	3.0%	2.4%	4.5%	4.2%	3.7%	4.3%	7.7%	4.3%	4.3%	4.26%

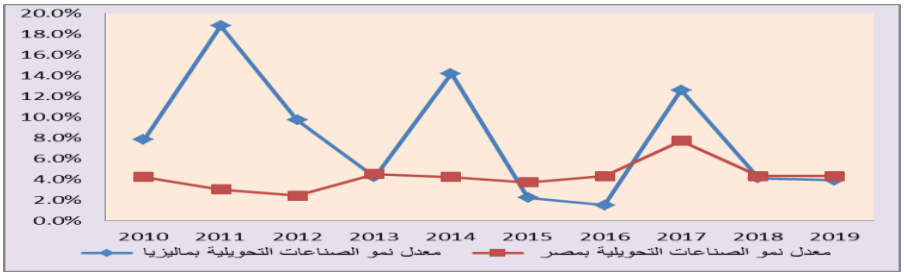

المصدر: البيان معد من خلال الباحث والبيانات الواردة بالتقارير ربع السنوية عن إتجاهات الصناعات التحويلية في مصر – وزارة التجارة والصناعة العدد رقم 1،2،3،4 والتقارير المصدرة من هيئة التنمية الصناعية بماليزيا

ويتضح مما سبق ما يلي:-

- وضعت الحكومة الماليزية اليابان نموذجًا يُحتذى به، وحاكته فيما يختص بالنهضة والتنمية الصناعية؛ حيث عملت على تنمية القطاع المذكور من خلال رسم عدد من السياسات والاستراتيجيات التي طُبقت على مراحل (مرحلة سياسة إنتاج الصناعات لإحلالها محل الواردات، مرحلة اتباع سياسة الصناعات التصديرية، مرحلة اتباع سياسة الصناعات الثقيلة، مرحلة اتباع سياسة تشجيع الصناعات عالية التكنولوجيا وذات القيمة المضافة العالية، مرحلة اتباع سياسة التصنيع المتنوع والشامل)، وبكل مرحلة من المراحل كان الهدف الأسمى هو تحقيق معدل نمو بالصناعات التحويلية لديها لا يقل عن 8% سنويًا، وقد بلغ خلال فترة الثمانينات والتسعينات نسبة تتراوح بين 8% إلى 12%.

- بلغ معدل النمو للصناعات التحويلية في مصر نسبة لم تتعدَ 5% خلال الفترة من عام 2010م حتى 2019م، ولإحداث تنمية صناعية حقيقة فإنَّ قطاع الصناعات التحويلية مطالب بتحقيق معدل نمو لا يقل عن 8% سنويًا، وذلك في ضوء تجربة ماليزيا وما حققته من معدلات نمو مرتفعة، مع وضع رؤية واستراتيجية محددة الأهداف، وكذا وضع الآليات لتنفيذها من خلال جدول زمني[21].

3/2: مؤشر إسهام القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي:-

تعد نسبة إسهام القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تقيس مدى فعاليته؛ حيث تدل زيادة تلك النسبة على مدى فعالية القيمة المضافة المتولدة عن الصناعات التحويلية وكفاءتها بالناتج المحلي الإجمالي، ويوضح البيان التالي مقارنة لنسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بكل من مصر وماليزيا، وذلك خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م.

جدول رقم (12)

يوضح مقارنة لنسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى إجمالي الناتج المحلي بكل من ماليزيا ومصر خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط خلال فترة الدراسة
نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية / الناتج المحلي الاجمالي بماليزيا	23.43%	23.32%	23.14%	22.14%	22.84%	22.87%	22.29%	21.80%	21.86%	21.56%	21.5%
نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية / الناتج المحلي الاجمالي بمصر	16.40%	15.63%	15.40%	15.83%	16.79%	16.35%	15.81%	9.02%	16.66%	16.70%	15.5%

المصدر : إعداد الباحث من خلال النشرات الدورية السنوية للبنك المركزي المصري والبنك المركزي الماليزي خلال الأعوام 2010م إلى 2019.

- بلغت نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا 21.5% خلال سنوات الدراسة، وقد بلغت تلك النسبة خلال فترة التسعينات والعشرينات من القرن الماضي حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أسهم في بناء الاقتصاد الماليزي، الذي كان يعتمد في تلك المرحلة على القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، التي شهدت أيضًا تطبيق سياسات التصنيع من أجل إحلال الواردات، وكذا سياسة توطين الصناعات التكنولوجية والصناعات الثقيلة، وأخيرًا سياسة التوجه نحو التصدير، مما تحقق معه استقرار الاقتصاد الماليزي وبدء مرحلة جديدة من إنشاء اقتصاد يقوم على التنوع الشامل، وذلك من خلال وضع رؤية لماليزيا في 2030م؛ لتكون من أكبر عشر اقتصاديات حول العالم.

- بلغت متوسط نسبة إسهام القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بمصر 15.5% خلال سنوات الدراسة، وهي نسبة لا تتناسب مع الإمكانيات والقدرات والموارد الصناعية التي تتمتع بها مصر؛ حيث يمكن أنْ تصل تلك النسبة إلى 40% أو 50%، وذلك بالاستغلال الأمثل لتلك الموارد وبحسن الإدارة الرشيدة والتخطيط الجيد على الأجل الطويل أو القصير وفق أهداف محددة وبمعدل نمو صناعي ثابت لا يقل عن 8% [22].

4/2: مؤشر صادرات الصناعات التحويلية:-

تمثل نسبة الصادرات التحويلية إلى إجمالي الصادرات أحد المؤشرات الفرعية بمؤشر الأداء الصناعي التنافسي، وهو مؤشر يدل على كفاءة النشاط الصناعي، ومدى نفاد منتجاته وسلعه إلى الأسواق الخارجية. ويوضح البيان التالي مقارنة عن نسبة الصادرات التحويلية إلى إجمالي الصادرات بكل من مصر وماليزيا، وذلك من خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م.

جدول رقم (13)

يوضح مقارنة لنسبة الصادرات التحويلية إلى إجمالي الصادرات بكل من ماليزيا ومصر خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط خلال فترة الدراسة
نسبة الصادرات التحويلية / إجمالي الصادرات بماليزيا	77.00%	73.00%	74.00%	76.00%	77.00%	80.00%	82.00%	82.00%	83.00%	85.00%	78.9%
نسبة الصادرات التحويلية / إجمالي الصادرات بمصر	65.00%	63.00%	63.17%	65.57%	68.07%	70.06%	75.07%	71.00%	67.81%	66.93%	67.6%

المصدر: إعداد الباحث من خلال النشرات الدورية السنوية للبنك المركزي المصري والبنك المركزي الماليزي خلال الأعوام 2010م إلى 2019م.

- بلغت نسبة الصادرات من الصناعات التحويلية في ماليزيا 85% من إجمالي الصادرات وذلك بنهاية عام 2019م، كما بلغ متوسط نسبتها 79%خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م، مما يدل على كفاءة الصناعات التحويلية وفاعليتها وتصديرها إلى الخارج، مما جعل ماليزيا من دول القمة بمؤشر الأداء الصناعي التنافسي.

- بلغت نسبة الصادرات من الصناعات التحويلية في مصر 67% من إجمالي الصادرات وذلك بنهاية عام 2019م، كما بلغ متوسط نسبتها 67% خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م، مما يدل على أنَّ مصر أمامها فرصة كبيرة لزيادة حصتها من صادرات الصناعات التحويلية، وذلك من خلال وضع الآليات والسياسات التي تكفل التوسع في الأسواق الخارجية للمنتجات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية، مع تفعيل دور المؤسسات التي تقدم الدعم للصادرات المصرية كهيئة تنمية الصادرات في تقديم الحوافز للمصدرين؛ لتحقيق تنافسية المنتجات من الصناعات التحويلية، ومن ثم انعكاس ذلك في تحسين ترتيب مصر في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي [23].

5/2: مدى توافر التكنولوجيا المستخدمة بالصناعات التحويلية:-

أكد تقرير التنمية الصناعية الصادر عن منظمة اليونيدو التابع للأمم المتحدة لعام 2016م تحت عنوان "دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة" على أهمية المبتكرات والاختراعات ودورها، وتطبيق التكنولوجيا المتطورة في النظم الصناعية لتحقيق استمراريتها واستدامتها، وذلك ما أخذت به العديد من الدول المتقدمة صناعيًا. وقد استوردت ماليزيا التكنولوجيا المتطورة لتحقيق النهضة الصناعية وذلك وفقًا لما يلي:-

- استوردت ماليزيا التكنولوجيا المتطورة من الخارج والعمل على تحديثها باستمرار، وذلك لتطوير صناعاتها والمحافظة على مكتسباتها من تلك الصناعات؛ حيث استقطبت ماليزيا كبرى الشركات المتعددة الجنسيات من اليابان، مثل: (ميتسوبيشي، وموتورولا، وهيتاشي، وشارب، وسوني)، وألمانيا، مثل: (سيمنز، وشركة ناشونال لأشباه الموصلات، ونيكسدورف للكمبيوتر)، وأمريكا، مثل: (انتل، ومايكرو سوفت) وسنغافورة، مثل: (شركة سيجت للحاسبات)، كما استقطبت كبرى الشركات الصينية في التنقيب على البترول والغاز على سواحلها. تركزت التكنولوجيا التي استوردتها مصر من الخارج من خلال الشركات الكبرى في مجال الطاقة مثل شركة سيمنز الألمانية لبناء محطات الكهرباء، وشركة إينى الإيطالية والأمريكية والصينية في مجال التنقيب واستخراج البترول والغاز، وكذا شركة توشيبا وشركة سامسونج اليابانية لإنتاج الأجهزة الكهربائية، وشركة سي إس سي إس الصينية في مجال البناء والتشييد، والشركات الكورية، مثل: (هيونداي، وكيا) من خلال خطوط تجميع السيارات، ويهدف تواجد تلك الشركات في مصر إلى تنفيذ عدد من المهام والمشروعات دون العمل على تطوير وتوطين صناعات لاستغلال بعض المزايا، مثل: انخفاض تكلفة العمالة، وانخفاض أسعار الطاقة أو

توافر المواد الخام، كما لم تعمل تلك المشروعات على نقل التكنولوجيا الحديثة في مصر، ومن ثم فقد أهملت العديد من المصانع ولم تقم بعمليات الإحلال والتجديد لخطوطها الإنتاجية لتواكب التطور التكنولوجي؛ فقد اتسمت معظم المصانع في مصر بالتقادم التكنولوجي.

- توسع العديد من المستثمرين ورجال الأعمال في مصر – في ضوء غياب الدور الرقابي من الحكومة– في الاستيراد خلال فترة الثمانينات والتسعينات على حساب الاهتمام بتطوير القطاع الصناعي، من خلال توطين التكنولوجيا بالمصانع واستيرادها، تلك الفترة التي شهدت خلالها ماليزيا أكبر معدلات للنمو بالقطاع الصناعي وبخاصة قطاع الأجهزة الكهربائية، والإلكترونيات وباقي الصناعات التحويلية الأخرى.

6/2: مدى توافر التمويل والاستثمارات للصناعات التحويلية:-

يمثل عنصر توفير رأس المال أحد أهم عناصر عوامل الإنتاج، كما أنه يمثل أحد المشكلات التي تواجه تمويل المشروعات الاستثمارية دائمًا لارتفاع تكلفة التمويل، وتُموَّل المشروعات من خلال رءوس الأموال من المستثمرين أو التمويل من البنوك في شكل قروض أو إسهامات في رءوس الأموال لتلك المشروعات، أو تلك الاستثمارات التي تنفذها الحكومة، وبمقارنة مدى توفير التمويل للقطاع الصناعي بكل من مصر وماليزيا يتضح الآتي:-

- نجحت ماليزيا في توفير التمويل المطلوب لقطاع الصناعة وذلك على مدار فترة الدراسة، من خلال البنوك؛ حيث بلغ حجم الأموال التي وُجهت للقطاع الصناعي نسبة تقدر في المتوسط خلال فترة الدراسة بما يقارب 7.6%، في حين أنَّ نسبة الاستثمارات المنفذة بالصناعات التحويلية خلال فترة الدراسة بلغت 14.4% من

حجم الأموال المستثمرة في كل القطاعات، مما يعني أنَّ ماليزيا نجحت في تحقيق نمو الصناعات التحويلية بتوفير التمويل المطلوب لتنفيذ مشروعاتها الصناعية.

- يتوافر بمصر التمويل المطلوب لتنفيذ الاستثمارات بالمشروعات الصناعية والتحويلية على وجه الخصوص؛ حيث أظهرت البيانات خلال فترة الدراسة توفير التمويل من خلال البنوك بمتوسط بلغ 30% تقريبًا من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي، في حين بلغ متوسط نسبة الأموال المستثمرة على الصناعات التحويلية نحو 10.4% من إجمالي الأموال المستثمرة، ومن ثم يتضح أنَّ الأموال التي تضخها البنوك تمثل ثلث القروض الممنوحة لكل القطاعات، وأنها تحتاج إلى زيادة الأموال المستثمرة من الحكومة بالقطاع المذكور، فضلًا عن أنه لا توجد بمصر مشكلات في تدبير التمويل المطلوب للصناعة، في ضوء أنَّ المُوظف من السيولة بالبنوك لم يتعدَ 50%، والنصف الآخر متاح للتوظيف [24].

جدول رقم (13)

يوضح مقارنة لنسب التمويل والاستثمارات بالصناعة لماليزيا ومصر خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط خلال فترة الدراسة
ماليزيا											
نسبة الاقراض لقطاع الصناعى / إجمالى القروض	9.64%	9.01%	8.47%	7.86%	7.53%	7.05%	6.87%	6.50%	6.60%	6.9	7.6%
نسبة الاستثمارات المنفذة بالصناعات التحويلية / إجمالى الاستثمارات	16.50%	14.60%	13.1	13.60%	12.60%	12.40%	13.20%	14.10%	16.90%	16.20%	14.4%
مصر											
نسبة الاقراض لقطاع الصناعى / إجمالى القروض	30.50%	35.20%	39.40%	32.30%	32.60%	31.30%	26.30%	27.20%	25.20%	23.60%	30.4%
نسبة الاستثمارات المنفذة بالصناعات التحويلية / إجمالى الاستثمارات	12.00%	4.10%	7.20%	6.80%	15.30%	14.30%	12.30%	11.20%	10.00%	11.10%	10.4%

المصدر : البيان معد من خلال البيانات والبيانات الواردة بالتقارير ربع السنوية عن إنجازات الصناعات التحويلية في مصر - وزارة التجارة والصناعة العدد رقم 1،2،3،4 ، والتقارير الصدرة من هيئة التنمية الصناعية بماليزيا

- إنَّ البيانات المنشورة بكل من الدولتين تتضمن التمويل وكذا الاستثمارات المنفذة عن قطاعة الصناعة ككل، دون فصل لنسب التمويل أو الاستثمارات بكل من الصناعات التحويلية والصناعات غير التحويلية؛ حيث إنَّ الفصل يوضح الإنفاق الحقيقي الموجة للصناعات التحويلية، الذي يمثل الأساس في النهوض والتنمية الصناعية، ومن ثم يمكن الحكم على مدى كفاءة التمويل الموجه لكل من القطاعين.

- أطلق البنك المركزي المصري مبادرة لدعم القطاع الصناعي وتمويله بقراره المؤرخ 2019/12/12م؛ حيث تضمن القرار مبادرة تقتضي توجيه مبلغ 100 مليار جنيه، وذلك بعائد متناقص بنسبة 10% سنويًا؛ لتمويل المشروعات الصناعية التي تحقق إيرادات تتراوح بين 50 مليون حتى مليار جنيه، كما توجه تلك المبادرة لتمويل كل أوجه الإنفاق الاستثماري من آلات ومعدات ومباني وإنشاءات، وكذا رأس المال العامل الخاص بالنشاط الصناعي، وتكون الأولوية في المنح للمشروعات التي تقوم على سياسة إحلال الواردات، أو تلك المشروعات التي

توجه منتجاتها للتصدير أو الطاقة الجديدة والمتجددة، كما أطلق البنك المركزي المصري عددًا من المبادرات لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بغرض تمويل تلك المشروعات[25].

7/2: مدى توافر الأيدي العاملة (رأس المال البشرى) في الصناعات التحويلية:-

يمثل القطاع الصناعي أحد أهم القطاعات التي تستوعب قدرًا كبيرًا من العمالة، وذلك في ظل وجود بعض الصناعات كثيفة العمالة، ومن ثم فإنه يمكن الاستدلال بإسهام القطاع الصناعي في الاستحواذ على جانب من العمالة المتاحة، بوصفه أحد المؤشرات على كفاءة ذلك القطاع وفعاليته، ويوضح البيان التالي مقارنة بين نسبة العمالة في قطاع الصناعة من إجمالي العمالة المتاحة بكل من ماليزيا ومصر خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م.

جدول رقم (14)

يوضح مقارنة لنسب العمالة بقطاع الصناعة من إجمالي العمالة المتاحة بكل من ماليزيا ومصر خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط خلال فترة الدراسة
نسبة العاملين بإقطاع الصناعة بماليزيا	17.70%	18.20%	17.70%	17.12%	17.10%	16.00%	16.90%	17.30%	17.30%	17.30%	17.3%
نسبة العاملين بإقطاع الصناعة بمصر	7.30%	7.10%	7.00%	7.00%	7.10%	7.20%	7.10%	10.00%	7.20%	7.20%	7.4%

المصدر : إعداد الباحث من خلال النشرات الدورية السنوية للبنك المركزي المصري والبنك المركزي الماليزي خلال الأعوام 2010م إلى 2019.

- أظهرت نسبة العمالة بقطاع الصناعة في ماليزيا استحواذها على نسبة 17.3 % في المتوسط من إجمالي العمالة المتاحة، وما يدل على فعالية قطاع الصناعة في استقطابه لتلك النسبة من العمالة، وقد انعكس ذلك في تحقيق

ماليزيا لمعدل بطالة بنسبة 3% وذلك على مدار الفترة المذكورة أيضًا، فضلًا عن أنَّ ماليزيا تهتم دائمًا بتأهيل العاملين وتدريبهم لتواكب متطلبات سوق العمل.

- بلغ متوسط نسبة العمالة بقطاع الصناعة في مصر7.4% من إجمالي العمالة المتاحة، وقد حققت مصر معدل بطالة في خلال الفترة المذكورة 11.4%، ومن ثم فإنَّ إحداث تنمية صناعية من شأنها أنْ تستوعب قدرًا من العمالة وتسهم بفعالية وكفاءة في الحد من البطالة، مع العمل على توفير التدريب والتعليم لتأهيل العمالة وبما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

8/2: مدى توافر الحوافز والمنح للمستثمرين بالصناعات التحويلية:-

- منحت ماليزيا المستثمرين الأجانب والمحليين العديد من الحوافز والتسهيلات للنهوض بالقطاع الصناعي، ومنها: إعفاء ضريبي لمدة تبلغ من نحو 2 إلى 5 سنوات للاستثمار في صناعات التي تعمل على إحلال الواردات الغذائية، والمشروبات، والبلاستيك، والكيمياويات وصناعة الطباعة والنشر، توفير الأراضي والمرافق بأسعار رمزية، للتشجيع على الاستثمار والصناعة، عدم الالتزام بتشغيل نسبة معينة من العاملين المحليين، ضمان عدم القيام بالتأميم الإجباري على الشركات التي تعمل بالسوق الماليزي أيًّا كانت الظروف، وذلك في ظل الضوابط والقوانين والاتفاقيات المنظمة لذلك، السماح للمستثمرين الأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق المساهمين في الشركات المساهمين فيها، وذلك بشرط تصدير نسبة 80% أو أكثر من منتجات الشركة، وإتاحة انتقال الأموال بحريًّا، وتحويل الأرباح وعوائد رأس المال إلى الخارج، وإعفاء ضريبي لمدة تبلغ نحو2 إلى 10 سنوات للاستثمار في الصناعات كثيفة

الاستخدام لرأس المال، كما شمل الإعفاء استقطاعًا ضريبيًّا للاستثمار تتراوح بين (25%–40%) من تكلفة رأس المال.

- كما منحت ماليزيا حوافز على المشاريع الاستراتيجية والكبيرة عالية التقنية، وتلك المشاريع الداعمة للتشابك الاقتصادي، على أنْ يشمل المنتج محتوى محليًا من المواد الخام بنسبة تتراوح بين 20 % إلى 50 %، وأنْ تصل القيمة المضافة للمشروع لنسبة تتراوح بين 30% إلى 50%، وأنْ يقدم المشروع تكنولوجيا متطور وذات تقنية عالية إنْ لم يعمل على توطين صناعة بعينها، وأنْ يكن مشروعًا ينتج سلعًا وسيطة تدخل في إنتاج مشروعات أخرى، وذلك لتحقيق التشابك الصناعي.
- منحت مصر المستثمرين عددًا من الحوافز من خلال إصدارها لقانون الاستثمار الجديد وكذا قانون رقم 72 لسنة 2017م، وقانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر رقم 152 في يوليو 2020م، التي تمثل أهمها في الحوافز غير الضريبية من توفير الأراضي بأجور رمزية مع توفير كل المرافق بها، والسماح للأجانب بتملك الشركات بنسبة تصل إلى 100%، والمساواة في المعاملة بين المستثمرين المصريين والأجانب، والسماح للمستثمرين الأجانب بتملك المشروعات والأراضي بنسبة تصل إلى 100%، والحماية من نزع الملكية والتسعير الإجباري، والحق الكامل للمستثمر في إعادة الأرباح إلى دولته الأم، والوصول إلى لجان تسوية المنازعات التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، أمَّا الحوافز الضريبية فأعفت الحكومة بعض المشروعات من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق ما دام أنها مسجلة بسجلات الدولة، وأعفت السلع الاستثمارية والرأسمالية من الضرائب، وأصدرت إعفاءً من التصرفات العقارية والرأسمالية، وخصمًا بقيمة 50٪ من الوعاء الضريبي المقرر على التكاليف الاستثمارية للصناعات الاستراتيجية، والصناعات الهندسية، والصناعات الجلدية،

وصناعة السيارات، والأثاث، والصناعات الزراعية، والمواد الغذائية، وغيرهم. ودعمت الحكومة إنتاج الكهرباء وتوزيعها في المناطق الأكثر احتياجًا إلى التنمية، وكذلك مشاريع محددة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بالإضافة إلى المناطق التكنولوجية التي ظهرت حديثًا، مع خصم 30٪ من الوعاء الضريبي المقرر على التكاليف الاستثمارية للصناعات الاستراتيجية وإنتاج الكهرباء وتوزيعها.

- نجد أنَّ الحوافز الممنوحة من ماليزيا كانت أكثر شمولًا وواقعية من تحديدها لهدفها من منح تلك الحوافز؛ حيث منحت حوافز ضريبية كبيرة ومحددة بدقة، كما أنَّ الحوافز في ماليزيا ربطت بين منح الحافز واستغلال المكونات المحلية في التصنيع، وكذا ربطت منح الحافز وبين التصدير، وهو ما لم يتواجد بمنح الحوافز المصرية واستغلالها، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر من قبل الحكومة.

9/2: مدى توافر المؤسسات الداعمة لتنمية الصناعات التحويلية:-

- أسست الحكومة الماليزية العديد من المنشآت التي تقوم على الدعم الفني والمشورة (الدعم اللوجيستي) لتنمية القطاع الصناعي سواء أللمستثمرين المحليين أم المستثمرين الأجانب، وبخاصة الشركات متعددة الجنسيات، وذلك لنقل الخبرة والتكنولوجيا المتقدمة في الصناعات المختلفة إلى ماليزيا، مع العمل على تسهيل إجراءات تواجد تلك الشركات أو المستثمرين بالسوق، وقد كان لتلك المؤسسات دورها البارز والكبير في دعم القطاع الصناعي في ماليزيا والنهوض به؛ حيث كان لها دورها البارز في إرساخ قواعد العديد من الصناعات المحلية والتوسع فيها، وتمثلت أهم تلك المؤسسات في: هيئة التنمية الصناعية الماليزية، والهيئة القومية للإنتاج الصناعي، وهيئة تنمية التجارة الخارجية في ماليزيا، وهيئة الصناعات الثقيلة الماليزية).

- يوجد في مصر عدد من المؤسسات التي تعمل على تقديم الدعم للمستثمرين المحليين والأجانب؛ وذلك لتقديم المشورة وتسهيل الإجراءات المختلفة إلا إنَّ تلك المؤسسات لم تنفذ دورها كما ينبغي، وذلك في ضوء ما وصلت إليه الصناعة المصرية حاليًا من أوضاع مترديه، وقد تمثل أهم تلك المؤسسات: هيئة التنمية الصناعية، والهيئة العامة للاستثمار، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهيئة تنمية الصادرات المصرية؛ الأمر الذي يتطلب من الحكومة إعادة النظر في تلك الهيئات، من خلال وضع أهداف محددة لها، ووضع نطاق أعمال تحاسب على أساسه، مع مراجعة لمهام عملها، وفصل الاشتباك في الاختصاص فيما بينها[26].

الخلاصة: أظهرت مؤشرات نمو القطاع الصناعي الإمكانيات والقدرات الهائلة والكبيرة التي يمتلكها القطاع الصناعي، الذي يمكنه أنْ يكون قاطرة التنمية الاقتصادية في مصر وذلك مقارنة بمؤشرات القطاع الصناعي في ماليزيا الذي يمتلك مقومات مادية والبشرية أقل من مصر، إلا إنَّ نسبة معدل نمو الصناعات التحويلية بها أكفأ وأفضل من مصر، وهو ما انعكس على أداء القطاع الصناعي؛ حيث استُغلت كل الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل، كما حدث توسع في نشاط قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبخاصة القطاع الصناعي الذي كان قاطرة التنمية في ماليزيا؛ حيث تُقدر الشركات والوحدات الإنتاجية الصناعية في ماليزيا نسبة 98% من حجم الشركات والمشروعات.

ثالثًا: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكل من مصر وماليزيا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية:-

يحتل قطاع الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في اقتصاديات كل البلدان المتقدمة والنامية؛ حيث يمثل الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية لأي دولة والمحرك الأساسي في تفعيل استراتيجيات التنمية، كما أنه الأداة الأكثر فعالية في إعادة الهيكلة والانتقال إلى السوق المفتوح، كما أنه يشكل القوة الرئيسة لتنمية القطاع الخاص، ولذلك يشكل ما نسبته 95% من إجمالي المشروعات في معظم دول العالم، كما أنه يسهم في تحقيق عددًا من الأهداف الاقتصادية، مثل: الحد من البطالة، وتعزيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة حجم الصادرات، وتحسين القوة التنافسية، وزيادة النشاط الاقتصادي.

وتتفاوت الأهمية النسبية لإسهام المشروعات الصغيرة في الاقتصاديات على مستوى العالم؛ فهي نسبة لا تقل عن 90% في الاتحاد الأوروبي ودول الآسيان من حيث عدد المنشآت، كما أنها تستوعب نسبة لا تقل عن 70 % من حجم العمالة بتلك الدول، وقد قامت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا بدور مهم في بناء وتنمية الاقتصاد؛ حيث بلغت نسبة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي 40%. وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصر دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفى ضوء ذلك سنعرض دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكل من مصر وماليزيا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:-

1: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في ماليزيا:-

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي أسهمت في تنمية الاقتصاد الماليزي وذلك على مدار خطط التنمية المستدامة، كما بلغ نصيب قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد الماليزي نسبة تقارب 40% من الناتج المحلي الإجماليوسوف نتعرض من خلال هذا المبحث لأهم مؤشرات نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومهدلاته خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م، التي يمكن من خلالها التأكيد على الدور الذي لعبه القطاع المذكور بوصفه مساهمًا في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا إسهامه في معدل النمو للاقتصاد القومي وكذا إسهامه في الصادرات والميزان التجاري [27].

1/1:مؤشر معدل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة:-

مرت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدد من المحطات والمراحل؛ حيث اهتمت الحكومة الماليزية –في منتصف الثمانينات– بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف استغلال كل الموارد المتاحة في ماليزيا، وكذا خلق صناعات مغذية للصناعات الكبرى؛ حيث رُسمن السياسات وتوافرت كل الآليات التي تكفل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبخاصة القطاع الصناعي؛ وذلك بهدف توفير المنتجات والسلع التي تغطي احتياجات السوق المحلي، كما هدفت ماليزيا في مرحلة تالية إلى تصدير المنتجات التي تقوم على التكنولوجيا وذلك في ضوء توافر الأيدي العاملة والمدربة، ومن ثم انخفاض معدل البطالة، فضلًا عن أنَّ قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد شهد معدلات نمو غير مسبوقة؛ وذلك في ظل المبادرات

والبرامج التي قدمتها الحكومة الماليزية من خلال المؤسسات والمنظمات التي أُنشئت لخدمة تلك المشروعات، التي انعكست بشكل كبير على الناتج القومي الإجمالي، وكذا على كل المؤشرات الاقتصادية، ونستعرض فيما يلي معدل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة بداية من عام 2010م حتى عام 2019م.

جدول رقم (15)

يوضح معدل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط معدل النمو السنوى
قطاع الخدمات (%)	7	7.10	6.20	7.20	8.70	6.60	6.40	7.30	8.10	7.40	7.17
قطاع الصناعة (%)	12	7.80	6.20	5.00	10.80	6.00	4.80	6.80	5.50	4.50	6.89
قطاع البناء والتشييد (%)	10	4.40	16.60	14.00	97.80	7.60	6.80	6.60	4.00	0.10	16.82
قطاع الزراعة (%)	6	6.60	1.30	2.30	17.30	2.00	-1.70	7.30	0.60	1.80	4.34
قطاع التعدين والاستخراج (%)	3.3	7.30	14.50	8.10	183.00	8.90	8.20	8.90	4.30	4.70	25.12
معدل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة (%)	8.30	7.30	6.00	6.40	13.50	6.10	5.20	7.20	6.20	5.80	7.20
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى (%)	7.40	5.30	5.50	4.70	6.00	5.00	4.20	5.80	4.80	4.30	5.30

المصدر :إعداد الباحث من خلال بوابة الاحصاء لماليزيا https://www.smecorp.gov.my/index.php/en

التعليق:-

- بلغ متوسط معدل النمو السنوي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في في ماليزيا نحو 8.3% عام 2010م، مقابل نحو 5.8% عام 2019م؛ حيث سجل أعلى معدل للنمو السنوي 13.5% عام 2014م، وأدنى معدل نمو سنوي 5.2% عام 2016م، وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة المذكورة 7.2%.
- شهد قطاع الصناعة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة متوسط معدل نمو سنوي 6.89% خلال السنوات من عام 2010م حتى عام 2019م، وقد واتسم القطاع

المذكور بالثبات النسبي، وبلغ أعلى معدل نمو للقطاع المذكور 12% عام 2010م، وأدنى معدل نمو 4.5% عام 2019م، كما حقق القطاع المذكور أيضًا معدل نمو أكبر من معدل الناتج المحلي الإجمالي السنوي؛ وذلك على النحو الموضح بالشكل التالي:

شكل رقم (16)

يوضح معدل نمو المحلي الإجمالي ومعدل نمو الصناعة ومعدل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

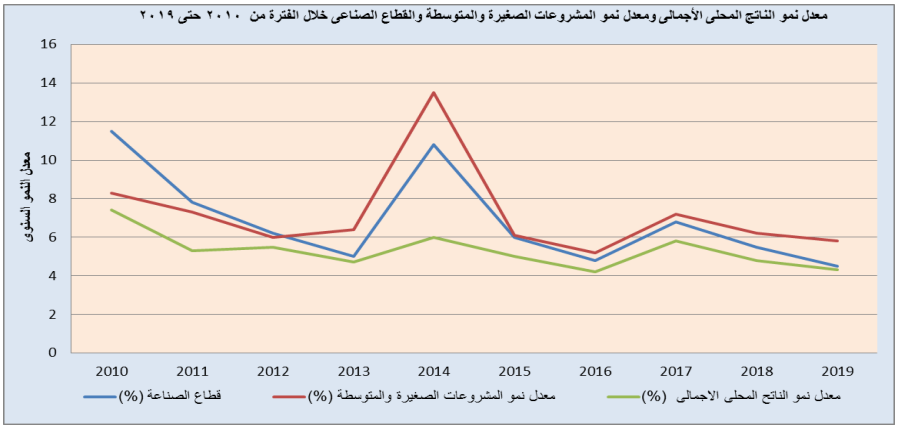

2/1 المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي:-

ساهمت قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة حيث كان لها دورها البارز والهام خلال فترات برامج التنمية المستدامة التي مر الاقتصاد الماليزي خلالها بمراحل مختلفة في ضوء التوجه الحكومي والسياسات المرسومة في كل مرحلة وفى ضوء الأهداف المحددة لذلك. وقد كان لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوره الكبير في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك في ضوء ما سبق إيضاحه من زيادة معدلات النمو التي كانت دائمًا وأبدًا أكبر من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، هذا و يساهم قطاع الخدمات

بنسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي ويليه القطاع الصناعي والذى حقق إسهام 8% (اتسمت بالثبات) خلال السنوات من عام 2010م حتى عام 2019م،وقد كان للقطاعين المذكورين الدور الكبير في المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي ويوضح البيان التالي نسب إسهام القطاعات والأنشطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالناتج المحلي الإجمالي على مدار الفترة من 2010م حتى عام 2019م [28].

جدول رقم (17)

يوضح قيمة إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط نسبة المشاركة
قطاع الخدمات (%)	19.6	19.9	20.1	20.5	21.1	21.4	21.8	22.1	23.9	23.95	21.435
قطاع الصناعة (%)	7.2	7.4	7.4	7.5	7.8	7.9	7.9	8	7.7	7.75	7.655
قطاع البناء والتشييد (%)	0.9	0.9	1	1.1	2	2.1	2.1	2.2	2.3	2.5	1.71
قطاع الزراعة (%)	4.3	4.3	4.1	4	4.5	4.3	4.1	4.1	3.9	4	4.16
قطاع التعدين والاستخراج (%)	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.15
نسبة مشاركة القطاعات الأخرى بالناتج المحلى الاجمالى (%)	32.2	32.8	33	33.5	35.9	36.3	36.6	37.1	38.3	38.9	35.46
نسبة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالناتج المحلى الاجمالى (%)	67.8	67.2	67	66.5	64.1	63.7	63.4	62.9	61.7	61.1	64.54
إجمالى الناتج المحلى الاجمالى(%)	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر :إعداد الباحث من خلال بوابة الاحصاء لماليزيا https://www.smecorp.gov.my/index.php/en

التعليق:-

- بلغ إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 38.9 % عام 2019م، مقابل نسبة إسهام 32.2% عام 2010م، وذلك بمتوسط نسبة إسهام سنوية 35.5% وذلك خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م.

- أسهم القطاع الصناعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 7.75 % عام 2019م، مقابل نسبة 7.2% عام 2010م، بمتوسط نسبة إسهام 7.7 % سنويًا للقطاع المذكور خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م، التي ساعدت وأسهمت في نهوض القطاع الاقتصادي وتنميته.

3/1:مؤشر معدل نمو عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:-

يمثل العاملون في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم العناصر في منظومة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفى ضوء ذلك قد أولت الحكومة الماليزية الاهتمام الكبير بقطاع العمالة من حيث الاهتمام بالتعليم ونوعيته وبخاصة التعليم الفني؛ وذلك حتى تفي بمتطلبات السوق من العمالة، مع العمل على توفير التدريب المطلوب في كل القطاعات وبخاصة التدريب الفني والصناعي، مع توفير التكنولوجيا المتطورة، والعمل على تعليمها للأفراد وتطبيقها على تلك المشروعات، ويوضح البيان التالي إجمالي العمالة في دولة ماليزيا، والعمالة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الأخرى غير المشروعات الصغيرة وذلك خلال الفترة من عام حتى عام 2019[29].

جدول رقم (18) عدد العاملين بقطاع الصناعة الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط عدد العمالة	متوسط معدل النمو السنوى
إجمالى العمالة بماليزيا (بالمليون عامل)	11,900	12,352	12,821	13,545	13,853	14,068	14,164	14,711	14,452	14,323	13,619	1.60%
إجمالى العمالة بالمشروعات الغير صغيرة والمتوسطة (بالمليون عامل)	7,510	7,759	7,967	8,385	7,579	7,442	7,501	7,822	7,344	7,004	7,631	0.18%
إجمالى العمالة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (بالمليون عامل)	4,390	4,593	4,854	5,160	6,274	6,626	6,663	6,889	7,108	7,319	5,988	4.04%
إجمالى العمالة بالقطاع الصناعى (بالمليون عامل)	2,109	2,244	2,264	2,316	2,373	2,323	2,391	2,459	2,418	2,397	2,329	1.16%
إجمالى نسبة العمالة بالمشروعات الصغيرة إلى إجمالى العمالة (بالمليون عامل)	36.9%	37.2%	37.9%	38.1%	45.3%	47.1%	47.0%	46.8%	49.2%	51.1%	43.7%	0
إجمالى نسبة العمالة بالمشروعات الغير صغيرة إلى إجمالى العمالة	63.1%	62.8%	62.1%	61.9%	54.7%	52.9%	53.0%	53.2%	50.8%	48.9%	56.3%	0
إجمالى نسبة العمالة بالقطاع الصناعى إلى إجمالى العمالة	17.7%	18.2%	17.7%	17.1%	17.1%	16.5%	16.9%	16.7%	16.7%	16.7%	17.1%	0
إجمالى نسبة العمالة بالقطاع الصناعى إلى إجمالى العمالة بالمشروعات الصغيرة	48.0%	48.9%	46.6%	44.9%	37.8%	35.1%	35.9%	35.7%	34.0%	32.8%	40.0%	0

المصدر :إعداد الباحث من خلال بوابة الاحصاء لماليزيا https://www.smecorp.gov.my/index.php/en

التعليق:-

- بلغ عدد العمالة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا نحو 4.4 مليون عامل عام 2010م، مقابل نحو 7 مليون عامل عام 2019م، وذلك بزيادة بلغت نحو 2.6 مليون عامل، وبمتوسط زيادة سنوية بالقطاع المذكور بنحو 260 الف عامل.
- بلغ عدد العمالة بالمشروعات غير الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا نحو 7.5 مليون عامل عام 2019م، مقابل نحو 7.6 مليون عامل عام 2010م؛ حيث يتضح ثبات العمالة في ذلك القطاع ونمو العمالة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- بلغ عدد العاملين بالقطاع الصناعي في ماليزيا نحو 2.109 مليون عامل في عام 2019م، في حين بلغ 2.329 مليون عامل عام 2010م، بزيادة قدرها 288 ألف عامل؛ حيث بلغ متوسط نسبة العمالة بالقطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة في ماليزيا 17.1% وإلى إجمالي العمالة بالمشروعات الصغيرة المتوسطة نسبة 40%، ويدل ذلك على الدور الكبير الذي لعبه القطاع الصناعي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو غير الصغيرة من خلال امتصاص عددًا من العمالة في ماليزيا والحد من البطالة بها، ويوضح البيان التالي العلاقة بين العمالة في ماليزيا، والعمالة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والعمالة بالقطاع الصناعي خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م.

4/1:مؤشر معدل نمو الصادرات بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:-

يمثل مؤشر معدل نمو الصادرات بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المؤشرات التي تدل على مدى نجاح الدول في التصدير وفتح الأسواق الخارجية، وقد كان النموذج الماليزي أحد أهم النماذج للدلالة على نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة، وبرامج التنمية المستدامة حتى نجحت في تحقيق الهدف الذي وضعته

لنفسها؛ حيث توسعت في التصدير وفتح الأسواق الخارجية، وقد كان للمنتجات المصنعة بالمشروعات الصغيرة دور كبير في التصدير، ويوضح البيان التالي نسبة حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات، وكذا نسبة تغطيتها للواردات وذلك خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م [30].

جدول رقم (19)

يوضح قيمة الصادرات من الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

بالمليون رينجيت

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط معدل الصادرات
الواردات	528,828	573,626	606,677	648,695	682,937	685,391	698,819	836,422	879,804	849,009	6.05%
الصادرات	638,822	697,862	702,641	719,992	765,417	779,947	786,964	934,927	1,003,587	986,400	5.44%
الصادرات التحويلية	489,611	507,417	521,740	548,146	587,175	625,429	645,768	765,858	837,071	834,153	7.04%
الصادرات من المشروعات الصغيرة والمتوسطة	104,128	117,241	122,962	127,439	136,244	138,051	144,801	160,807	174,624	176,566	6.96%
الصادرات الصناعية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة	53,022	61,412	62,535	61,919	65,060	67,075	69,253	79,469	84,301	84,830	6.00%
قطاع الخدمات (%)	7.80	7.80	8.40	8.90	9.10	8.90	9.40	8.50	8.70	9.10	8.7%
قطاع الصناعة (%)	8.30	8.80	8.90	8.60	8.50	8.60	8.80	8.50	8.40	8.60	8.6%
قطاع الزراعة (%)	0.20	0.20	0.20	0.20	0.20	0.20	0.20	0.20	0.30	0.20	0.2%
حصة مساهمة القطاعات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات	16.30	16.80	17.50	17.70	17.80	17.70	18.40	17.20	17.40	17.90	17.5%
نسبة تغطية الصادرات من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للواردات	20%	20%	20%	20%	20%	20%	21%	19%	20%	21%	20.1%
نسبة تغطية الصادرات الصناعية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للواردات	10.0%	10.7%	10.3%	9.5%	9.5%	9.8%	9.9%	9.5%	9.6%	10.0%	9.9%

المصدر :إعداد الباحث من خلال بوابة الاحصاء لماليزيا https://www.smecorp.gov.my/index.php/en

التعليق:-

أظهر مؤشر الصادرات من قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورها الكبير في التنمية الاقتصادية؛ حيث بلغ معدل نمو الصادرات بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة في حدود 6.96% وهي نسبة تتناسب مع معدل نمو الصادرات الإجمالية في ماليزيا، كما بلغت مشاركة الصادرات من المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة في حدود 17.5% في المتوسط، كما بلغت نسبة تغطية الصادرات من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للواردات نسبة في حدود 20% في المتوسط، كما بلغت نسبة تغطية الصادرات الصناعية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للواردات نسبة في حدود 9.9 % في المتوسط، وذلك خلال الفترة المذكورة من 2010م حتى 2019م.

5/1:مؤشر معدل نمو عدد المنشآت بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:-

يمثل مؤشر معدل نمو عدد المنشآت بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد المؤشرات المهمة التي تدل على مدى التوسع في الأنشطة والقطاعات المختلفة؛ حيث نجحت ماليزيا في ضوء الحوافز والمزايا الممنوحة للمستثمرين في داخلها أو خارجها في زيادة الاستثمار في كل القطاعات، وقد انعكس ذلك في زيادة عدد المنشآت التي أُقيمت لزيادة الإنتاج، وقد كان الاهتمام الأكبر من الدولة في ماليزيا بإعطاء حوافز لمنح الأراضي بأسعار مناسبة، ثم منح التراخيص المطلوبة في سهولة ويسر دون التقييد بأية شروط من خروج أو دخول المستثمرين، أو التقييد في تحويل الأرباح أو التقييد في عدد العمالة من ماليزيا أو من الخارج، ويوضح البيان التالي عدد المنشآت بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنشآت غير الصناعية خلال الفترة الزمنية من عام 2010م حتى عام 2016 [31].

جدول رقم (20)

يوضح عدد المنشآت بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

القطاع	المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (وحدة)				المشروعات الكبرى (وحدة)		الاجمالى (وحدة)	النسبة (%)
	متناهية الصغر	الصغيرة	المتوسطة	إجمالى عدد المشروعات الصغيرة	نسبة المشروعات الصغيرة	إجمالى عدد المشروعات الكبرى	نسبة المشروعات الكبرى	
قطاع الخدمات	649,186	148,078	11,862	809,126	98.9%	9,185	1.1%	818,311	88.9%
قطاع الصناعة	22,083	23,096	2,519	47,698	97.1%	1,403	2.9%	49,101	5.3%
قطاع البناء والتشييد	17,321	17,008	4,829	39,158	96.5%	1,400	3.5%	40,558	4.4%
قطاع الزراعة	4,863	4,143	1,212	10,218	87.9%	1,410	12.1%	11,628	1.3%
قطاع التعدين والاستخراج	217	458	190	865	84.3%	161	15.7%	1,026	0.1%
الاجمالى	693,670	192,783	20,612	907,065	0	13,559	0	920,624	100%

المصدر :إعداد الباحث من خلال بوابة الاحصاء لماليزيا والبيانات المعروضة وفقاً لأخر إحصاء بماليزياعام 2016 https://www.smecorp.gov.my/index.php/en

التعليق:-

- بلغ عدد المشروعات والوحدات الإنتاجية في ماليزيا وفقًا لآخر إحصاء في عام 2016م نحو 920.624 ألف وحدة؛ حيث بلغ عدد الوحدات بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو907.065 ألف وحدة بنسبة 98.5% من إجمالي الوحدات، في حين بلغ عدد المنشآت غير الصغيرة والمتوسطة 13.559 ألف وحدة بنسبة 1.5%.
- بلغ عدد المشروعات بالقطاع الصناعي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو 47.698 ألف وحدة 97.1% من عدد المنشآت الصناعية، أمَّا المشروعات الصناعية غير الصغيرة والمتوسطة بلغت نحو 1.403 ألف وحدة بنسبة 2.9% من عدد المنشآت الصناعية.

ومما سبق يتضح أنَّ التوسع في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذا المشروعات الكبرى أحد الدلائل على تنامي حجم الأعمال بماليزيا، بالإضافة إلى ما أظهره ذلك الإحصاء من استحواذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نسبة في

حدود 98.5 % من حجم المنشآت العاملة بماليزيا، وأنَّ حجم المنشآت الصناعية قد بلغ 5.3% من حجم المنشآت ككل، ومن ثم يمكن القول بأنَّ قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كان قاطرة التنمية الاقتصادية لدولة ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال منذ بداية الخمسينات وإلى الآن.

(2): دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر:-

أدركت الحكومة المصرية أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد، ومن ثم فقد بدأت في تقديم الدعم لذلك القطاع منذ بداية التسعينات وحتى الآن؛ إيمانًا منها بأنَّ المشروعات الصغيرة يمكن أنْ تكون قاطرة التنمية شأنها شأن الكثير من الدول التي كان للمشروعات الصغيرة دور كبير في تنمية اقتصاداتها. وتواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عددًا من التحديات والصعوبات التي تحتاج من الحكومة إلى وضع الآليات والاستراتيجيات لحلها للنهوض بذلك القطاع؛ حيث تمتلك مصر من الإمكانيات والقدرات الكبيرة في ذلك القطاع من عمالة وموارد طبيعية وعوامل الإنتاج المختلفة؛ إلا إنه قد ينقصها حسن الإدارة.

1/2:هيكل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:-

يتشكل هيكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وقد بدأت الحكومة في وضع تصنيف لتلك المشروعات لإمكانية وضع الخطط والاستراتيجيات التي تدعم كل منها على حده، وبما يناسبها من التمويل وكذا منح الحوافز المطلوبة لها، ويوضح البيان التالي هيكل المشروعات الصغيرة في مصر بنهاية عام 2019م وذلك على النحو التالي [32]:-

جدول رقم (21)

يوضح عدد المشروعات بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمصر خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

النشاط	عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر حتى نهاية عام 2019 (بالألف مشروع)	النسبة
توزع عدد المشروعات حسب النشاط :-		
تصنيع	1686.3	51.1%
تجارة	1339.8	40.6%
أغذية ومشروبات	56.1	1.7%
بناء وتشييد	52.8	1.6%
صحة	42.9	1.3%
زراعية	36.3	1.1%
خرى	85.8	2.6%
الاجمالى	3300	100%
البيان	عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر حتى نهاية عام 2019 (بالألف مشروع)	النسبة
توزع عدد المشروعات حسب تصنيف المشروعات :-		
المشروعات متناهية الصغر	2727	82.6%
المشروعات الصغيرة	444	13.5%
المشروعات المتوسطة	129	3.9%
الاجمالى	3300	100%

المصدر :إعداد الباحث من خلال المنصة الإلكترونية التابعة لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

التعليق:-

- بلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر بنهاية عام 2019م نحو 3.3 مليون مشروع، وذلك وفقًا للإحصائيات الرسمية والمسجلة على المنصة الإلكترونية التابعة لجهاز تنمية المشروعات في مصر.
- تتوزع المشروعات الصغيرة والمتوسط ومتناهية الصغر حسب النشاط؛ حيث تبلغ المشروعات المدرجة بالنشاط الصناعي نحو 1636.3 ألف مشروع بنسبة 51.1% من إجمالي المشروعات، وتليها المشروعات التجارية بنحو 1339.8 ألف مشروع بنسبة 40.6 %/ والباقي يتوزع على الأنشطة الزراعية والصحة والأغذية والبناء والتشييد والأخرى، كما هو موضح بالشكل التالي:-

شكل رقم (22)

يوضح هيكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط بمصر خلال بنهاية عام 2019

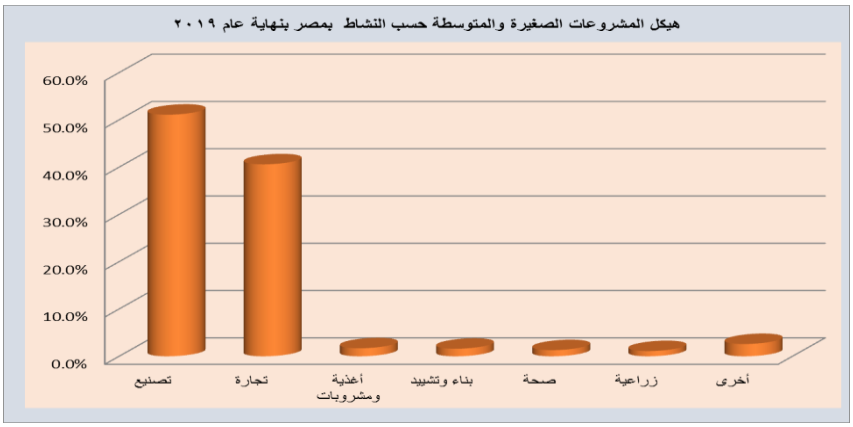

- تتوزع المشروعات الصغيرة والمتوسط ومتناهية الصغر حسب تصنيف المشروعات في مصر؛ حيث تبلغ المشروعات متناهية الصغر نحو 2727 ألف مشروع بنسبة 82% من إجمالي المشروعات، وتليها المشروعات الصغيرة بنحو 444 ألف مشروع بنسبة 14 %/ وأخيرًا المشروعات المتوسطة بنحو 129 ألف بنسبة 4% من إجمالي المشروعات، كما هو موضح بالشكل التالي:-

-

شكل رقم (23)

يوضح هيكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب تصنيفها(صغيرة – متوسطة –متناهية) بمصر خلال بنهاية عام 2019

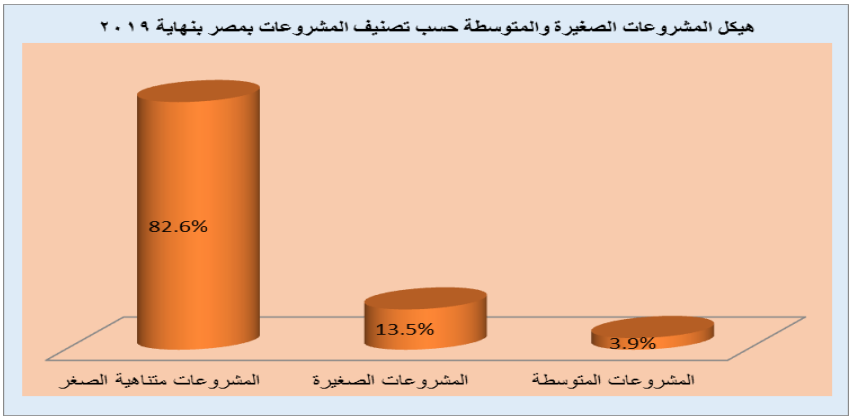

2/2: مؤشر نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:-

وضعت الحكومة المصرية خطة طموحة للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في ضوء إيمانها الكبير بدورها في" استراتيجية التنمية المستدامة"، وذلك في ظل إطار" رؤية مصر للتنمية حتى 2030م "، وفي ضوء ذلك سوف نحلل مؤشرات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبخاصة القطاع الصناعي منها، وذلك في ضوء البيانات المتاحة عن القطاع المذكور وذلك على النحو التالي:-

- إنَّ البيانات المصدرة من الجهات المعنية لم يُحدد من خلالها معدل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونسبة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا نسبتها إلى المشروعات القائمة في مصر، وكذا حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصدير.

- إنَّ البيانات المتاحة مجرد تصريحات صحفية من خلال رئيس الوزراء أو ووزراء التخطيط والاستثمار، والبيانات المتاحة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر تتمثل فقط في عدد المشروعات وعدد العمالة بها، والقروض الممنوحة من البنوك ومؤسسات التمويل؛ إلا إنه يمكن إيضاح بعض المؤشرات التي جاءت على لسان الوزراء المعنين في نهاية عام 2019م، التي توضح أنَّ نسبة إسهام قطاع المشروعات الصغيرة بالناتج المحلي الإجمالي يبلغ نسبة 25% وأنَّ نسبة إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتصدير نسبة في حدود 4%، وأنَّ نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المشروعات في مصر نسبة 90% (لا توجد بيانات مصدرة من جهة رسمية عن الحكومة المصرية تؤكد على تلك النسب).

3/2:مؤشر معدل نمو عدد المنشآت والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:-

ويوضح البيان التالي البيانات المتاحة عن معدلات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من عام 2016م (العام الذي بدأت فيه تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي) حتى عام 2019م، وذلك على النحو التالي[33]:-

جدول رقم (24)

يوضح عدد المشروعات والعاملين والقروض الممنوحة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

البيان	عدد المشروعات	متوسط معدل النمو السنوى	عدد العاملين	متوسط معدل النمو السنوى	قيمة القروض الممنوحة (بالمليون جم)	متوسط معدل النمو السنوى
2016	220310	سنة الاساس	305220	سنة الاساس	5120	سنة الاساس
2017	231311	105%	376474	123%	5294	103%
2018	251074	56%	407243	60%	5476	53%
2019	211548	30%	345705	32%	5516	35%
الاجمالى	914243	63.6%	1434642	71.6%	21406	63.6%

المصدر :إعداد الباحث من خلال المنصة الالكترونية التابعة لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

التعليق:-

- بلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة من عام 2016م حتى عام2019 نحو914.243 ألف مشروع؛ حيث تمثل عدد متوسط المشروعات التي تُضاف سنويًا نحو 200 ألف مشروع، بمعدل نمو سنوي 64 %، في حين أنَّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا قد بلغت نحو 907 ألف مشروع وفقًا لإحصاء 2016م، وهو تقريبًا يساوي عدد المشروعات في مصر خلال الفترة من عام 2016م حتى عام 2019م، مما يعني أنَّ مصر لديها إمكانيات وقدرات كبيرة من حيث حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يتبقى فقط التوجيه المناسب حتى يكون لها تأثيرها الكبير في الناتج المحلي الإجمالي، في ظل أنَّ عدد المشروعات في مصر بلغ 3.3 مليون وحدة عام 2019م [34].
- بلغ عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة من عام 2016م حتى عام 2019م نحو 1.435 مليون عامل؛ حيث يمثل متوسط عدد العاملين بالمشروعات الذين يضافون سنويًا نحو 500 ألف عامل تقريبًا، بمعدل نمو سنوي 71.6 %، في حين أنَّ عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة

والمتوسطة في ماليزيا قد بلغ نحو 5.9 مليون عامل وفقًا لإحصاء 2016م، بنسبة 43.5% من إجمالي حجم العالمة في ماليزيا البالغة نحو 14.5 مليون عامل، وهو تقريبًا مساوي لعدد المشروعات في مصر بنهاية عام 2019م، والبالغة نحو 5.2 مليون عامل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قوة عمالة إجمالية في مصر بلغت 29.2 مليون عامل؛ أي بنسبة 17.8%، مما يعني أنَّ مصر لديها إمكانيات وقدرات كبيرة من حيث حجم العمالة على وجه العموم، حيث إنها تمثل ضعف العمالة في دولة ماليزيا؛ حيث تحتاج العمالة في مصر إلى إعادة هيكلتها وتأهيلها لتوظيف وتوجيها للعمل بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حتى يكون لها تأثيرها الكبير في الناتج المحلي الإجمالي.

النتائج والتوصيات:-

أولًا: النتائج:-

(أ) :النتائج الخاصة بأهمية تنمية القطاع الصناعي في مصر مقارنة بماليزيا:-

يعد القطاع الصناعي في مصر من أهم القطاعات الاقتصادية؛ حيث يتسم بالقدم التاريخي، كما أنه مر بالعديد من المراحل المختلفة؛ إلا إنَّ الانطلاقة الحقيقة قد بدأت منذ محمد علي مؤسس الدولة الحديثة بمصر، كما شهدت مصر انتفاضه في كل المجالات الصناعية عقب ثورة يوليو 1952م، فضلًا عن أنَّ مصر يتوافر بها من الموارد الطبيعية التي تمكنها من إقامة صناعات لزيادة قيمتها المضافة، التي ستنعكس على الناتج المحلي الإجمالي؛ إلا إنَّ القطاع الصناعي في مصر يواجه العديد من المشكلات والمعوقات والتحديات التي حالت دون ذلك التقدم، وقد تمثلت أهم تلك المشكلات في الآتي[35]:-

- ✓ عدم وجود رؤية واضحة وأهداف محددة، وعدم وضع عدد من السياسات والخطط طويلة الأجل أو قصيرة الأجل للنهوض بالقطاع الصناعي.
- ✓ عدم الاهتمام بنقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وعدم دعم الابتكارات والاختراعات، وعجم الاهتمام بالمراكز البحثية.
- ✓ عدم الاهتمام بالجودة الإنتاجية والقياسية والمتعارف عليها عالميًا، وعدم الاهتمام بالتكنولوجيا والتصنيع الرقمي.
- ✓ عدم العمل على إعادة تأهيل الأيدي العاملة وفقًا لمتطلبات التصنيع والأسواق والأهداف المحددة لتنمية القطاع الصناعي.
- ✓ عدم الحد من التوسع في الاستيراد، والعمل على تشجيع المنتج المحلي.
- ✓ عدم السعي والعمل على توطين الصناعات الثقيلة والاستراتيجية.

- ✓ عدم الاهتمام بالتوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها الصناعة المغذية للصناعات الثقيلة، وعدم تحقيق فكر التصنيع المتشابك.
- ✓ عدم محاولة إدراج القطاع غير الرسمي للمنشآت الصناعية بالقطاع الرسمي، وأخيرًا العمل على دعم ريادة وممارسة الأعمال من خلال إصدار حزمة من القوانين والإجراءات البسيطة.

وبدراسة دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية ومقارنته في كل من مصر وماليزيا تعرضنا للمؤشرات الاقتصادية والخاصة بمعدلات نمو القطاع الصناعي؛ وذلك للوقوف على دور القطاع المذكور وكفاءته ومدى فعاليته، ومن ثم إمكانية الاستفادة من تجربة القطاع الصناعي في ماليزيا، وهل القطاع الصناعي في مصر لديه من الإمكانيات والقدرات التي تؤهله ليكون قاطرة التنمية الاقتصادية في مصر، ويمكن إيضاح المقارنة بين مؤشرات نمو القطاع الصناعي في كل من مصر وماليزيا من خلال عرض الملخص التالي والتعقيب عليه [36]:-

جدول رقم (25) بيان مقارن بالمؤشرات عن القطاع الصناعي بمصر وماليزيا خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

البيان	ماليزيا	مصر
مؤشر مساهمة القطاع الصناعي بالناتج المحلي الاجمالي عن عام 2019	22.80%	29%
مؤشر متوسط معدل النمو السنوي للقطاع الصناعي خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019	5.80%	4.90%
مؤشر متوسط معدل النمو السنوي الصناعات غير التحويلية خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019	3.70%	2.64%
مؤشر متوسط معدل النمو السنوي الصناعات التحويلية خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019	9.80%	5.90%
عدد الوحدات والمشروعات بنهاية عام 2019 (بالمليون وحدة)	0.92	3.7
مؤشر الاهمية النسبية لعدد الشركات والمشروعات الصناعية في عام 2019	5.30%	23.20%
مؤشر معدل نمو الشركات والمشروعات الصناعية خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019	0.00%	1.90%
مؤشر الاهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية بالصناعي خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019	14.30%	37.80%
متوسط معدل نمو التدفقات الاستثمارية بالقطاع الصناعي خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019	6.60%	9.80%
عدد العاملين بالقطاع الصناعي عن عام 2019 (مليون عامل)	2.4	7.4
مؤشر نسبة العاملين بالقطاع الصناعي إلى إجمالي عدد العاملين عن عام 2019	17.30%	25.30%
مؤشر نسبة العاملين بالصناعات التحويلية خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019	0.00%	7.13%
مؤشر متوسط نسبة الصادرات إلى القطاع الصناعي خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019	78.70%	66.40%
المصدر :إعداد الباحث من خلال تقارير البنك المركزي بكل من مصر وماليزيا .		

ومما سبق نخلص للنتائج التالية:-

- إنَّ إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في مصر بلغت نسبه 29%، في حين بلغت نسبه في ماليزيا نحو 22.8% (صناعات تحويلية وغير تحويلية) ومن ثم يمكن الحكم على أنَّ دور القطاع الصناعي في مصر أكفأ وإسهامه أكبر من القطاع الصناعي في ماليزيا في التنمية الاقتصادية، وهذا حكم خاطيء؛ وذلك في ضوء أنَّ إسهام الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في مصر 16%، وأنَّ نسبة إسهام الصناعات غير التحويلية في مصر 13.4%، وما يهمنا هنا نسبة إسهام الصناعات التحويلية، التي تمثل النسبة الحقيقية للوقوف على القيمة المضافة المتولدة من القطاع الصناعي [37].

- إنَّ معدل نمو القطاع الصناعي في ماليزيا بلغت نسبته 5.8%، وهي أكبر من نسبة معدل النمو الصناعي في مصر البالغة 4.9%، وذلك خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م [38].

- إنَّ معدل نمو قطاع الصناعات غير التحويلية في ماليزيا بلغت نسبته 3.7%، وهي أكبر من معدل النمو الصناعات غير التحويلية في مصر والبالغة 2.6 %، وذلك خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م [39].

- إنَّ معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية في ماليزيا نسبته 9.8%، وهي أكبر من معدل نمو الصناعات التحويلية في مصر، وتساوي الضعف تقريبًا؛ حيث بلغت نسبته 5.9 %، وذلك خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م، ويمثل المؤشر المذكور أهم المؤشرات على وجه الإطلاق في قطاع الصناعة؛ إذ له دلالة في مدى قدرة القطاع المذكور في إحداث قيمة مضافة بالقطاع الصناعي.

- بلغ عدد المشروعات في ماليزيا بنهاية عام 2019م نحو 920 ألف وحدة، مقابل نحو3.7 مليون وحدة في مصر بنهاية عام 2019م، وهو ما يعني أنَّ عدد المنشآت في مصر يساوي أربعة أضعاف عدد المنشآت في ماليزيا، وأنَّ عدد المنشآت الصناعية في مصر يمثل نسبة 23.2% من إجمالي عدد المنشآت[40]، بينما يمثل نسبة 5.3 % من إجمالي عدد المنشآت في ماليزيا، فضلًا عن أنَّ معدل نمو الشركات الصناعية في مصر خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م بلغ نسبة 1.9% سنويًا، وهي تعني أنَّ مصر لديها من المقومات المادية والإمكانيات الكبيرة من المصانع والشركات ما يمكنها من تحقيق تنمية صناعية[41].

- أظهرت الأهمية النسبية لحجم الاستثمارات والتدفقات النقدية الموجهة للقطاع الصناعي في مصر خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م نسبة 37.8%، وبمعدل نمو سنوي 9.8%، في حين أنها بلغت نسبتها في ماليزيا 14.3% بمعدل نمو سنوي 6.6%، وهو ما يعني أنَّ حجم التدفقات الموجهة للقطاع الصناعي في مصر أكبر بنحو 2.5 مرة من التدفقات النقدية الموجهة للقطاع الصناعي في ماليزيا.

- يبلغ عدد العاملين بالقطاع الصناعي بفي صر حتى نهاية عام 2019م نحو 7.4 مليون شخص بنسبة 25.3% من العاملين في مصر [42]، في حين بلغ عدد العمالة بالقطاع الصناعي في ماليزيا نحو 2.4 مليون شخص بنسبة 17.3% من العاملين في ماليزيا، ويشير ذلك إلى أنَّ مصر تمتلك ثروة وقوة بشرية هائلة تحتاج إلى حسن الاستغلال والتوجيه، وذلك مقارنة بحجم العمالة في ماليزيا.

- أسهم القطاع الصناعي في الصادرات في ماليزيا خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م بمتوسط نسبة في حدود 78.7%، في حين أنَّ القطاع الصناعي في مصر أسهم في الصادرات بنسبة في حدود 66%، وهو ما يشير إلى تفوق ماليزيا في الصادرات الصناعية عن مصر على الرغم من الإمكانيات والقدرات التي تتوافر بمصر [43].

وأخيرًا أظهرت مؤشرات نمو القطاع الصناعي الإمكانيات والقدرات الهائلة والكبيرة التي يمتلكها القطاع الصناعي في مصر؛ الأمر الذي يمكنه من أنْ يكون قاطرة التنمية الاقتصادية، وذلك مقارنةً بمؤشرات القطاع الصناعي في ماليزيا الذي يمتلك مقومات مادية وبشرية أقل من مصر؛ إلا إنَّ نسبة معدل نمو الصناعات التحويلية بها أكفأ وأفضل من مصر، وهو ما انعكس على أداء القطاع الصناعي؛

حيث استُغلت كل الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل، كما حدث توسع في نشاط قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبخاصة القطاع الصناعي، الذي كان قاطرة التنمية في ماليزيا في ضوء أنَّ عدد الشركات والوحدات الإنتاجية في ماليزيا بلغ نسبة 98% من حجم الشركات والمشروعات.

(ب):النتائج الخاصة بأهمية تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر مقارنة بماليزيا:-

إنَّ تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية قامت على أساس التوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال الخطط الطويلة أو القصيرة الأجل؛ إيمانًا منها بأنَّ قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل قاطرة التنمية لديها، وهو ما تحقق بالفعل من خلال استقراء المؤشرات الخاصة بمعدلات نمو القطاع المذكور، وبخاصة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعي، على الرغم من أن القطاع الخدمي في ماليزيا له نسبة الإسهام الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي.

وبمقارنة دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في كل من مصر وماليزيا؛ حيث تعرضنا للمؤشرات الاقتصادية والخاصة بمعدلات نمو القطاع المذكور، وذلك للوقوف على دوره وكفاءته ومدى فعاليته، ومن ثم إمكانية نقل تجربة ماليزيا الرائدة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى مصر، وهل القطاع المذكور وبخاصة القطاع الصناعي في مصر الذي لديه من الإمكانيات والقدرات التي تؤهله ليكون قاطرة التنمية الاقتصادية في مصر، ويمكن إيضاح المقارنة بين مؤشرات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بكل من مصر وماليزيا، وذلك من خلال عرض ملخص لتلك المؤشرات وذلك على النحو التالي والتعقيب عليه[44]:-

جدول رقم (26)

يوضح بيان مقارن بالمؤشرات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر وماليزيا خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019

البيان	ماليزيا	مصر
مؤشر مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالناتج المحلى الاجمالى عن عام 2019	40.0%	*25%
مؤشر متوسط معدل النمو السنوى لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019	7.2%	–
مؤشر متوسط معدل النمو السنوى للقطاع الصناعى بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019	6.9%	–
مؤشر متوسط عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالى العاملين بإجمالى القطاعات خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019	43.7%	17.6%
مؤشر متوسط عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية إلى إجمالى العاملين بالقطاع الصناعى خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019	40.0%	–
مؤشر متوسط عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى عدد المشروعات الاجمالية بنهاية عام 2019	98.5%	89.2%
مؤشر متوسط عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية إلى عدد المشروعات الاجمالية بنهاية عام 2019	5.3%	45.6%
مؤشر متوسط نسبة الصادرات من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019	17.5%	*4%
* بيانات غير دقيقة		
المصدر :إعداد الباحث من خلال تقارير البنك المركزى بكل من مصر وماليزيا .		

من البيان السابق نخلص للنتائج التالية:-

- بلغت نسبة إسهام قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا نسبة في حدود 40% في عام 2019م، في حين بلغت نسبتها في مصر 25% (بيان غير مدقق تصريح من وزارة التخطيط)، وهو ما يؤكد على الدور الكبير الذي لعبة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية.

- بلغ مؤشر متوسط معدل نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا خلال السنوات من عام 2010م حتى عام 2019م نسبة في حدود 7.2%، وقد بلغ متوسط معدل نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعي في ماليزيا خلال ذات الفترة 6.9%، وهى معدلات نمو أكبر من معدل النمو بالناتج

المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال تلك الفترة، في حين تعذر الحصول على معدلات النمو المذكورة في مصر.

- بلغ مؤشر متوسط معدل نمو العاملين بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي العاملين في ماليزيا خلال السنوات من عام 2010م حتى عام 2019م نسبة في حدود 43.7 %، وفى مصر بلغ ذلك المعدل نسبة 17.6%، كما بلغ مؤشر متوسط معدل نمو العاملين بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية إلى إجمالي العاملين بالقطاع الصناعي في ماليزيا 40%، في حين تعذر حسابها في مصر وذلك المؤشر يدل على أنَّ للقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبخاصة الصناعية منها دوره الكبير في استيعاب قدر كبير من العمالة والحد من البطالة في ماليزيا.

- بلغ مؤشر متوسط معدل نمو عدد المشروعات بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي عدد المشروعات في ماليزيا خلال السنوات من عام 2010م حتى عام 2019م نسبة في حدود 98.5 %، وفى مصر بلغ ذلك المعدل نسبة 89.2%، كما بلغ مؤشر متوسط معدل نمو عدد المشروعات بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية إلى إجمالي عدد المشروعات بالقطاع الصناعي في ماليزيا 5.3%، في حين بلغت نسبتها في مصر45.6% ويدل هذان المؤشران على أنَّ مصر تملك قوة بشرية هائلة يمكن الاستفادة منها لو أحسن التخطيط لها؛ للنهوض بالقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشاركتها الفعالة في التنمية الاقتصادية.

- بلغ مؤشر متوسط معدل نمو صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الصادرات في ماليزيا نسبة 17.5%، في حين بلغ ذلك المؤشر في مصر نسبة 4% (بيان غير مدقق تصريح من وزارة التخطيط)، وهو ما يدل

على أنَّ صادرات ذلك القطاع في ماليزيا كان لها الأثر البالغ في التنمية الاقتصادية، في حين أنَّ ذلك المؤشر بمصر يدل على أنَّ القطاع المذكور يحتاج إلى التطوير والدعم ليقوم بدوره وتأثيره في التنمية الاقتصادية.

ويتضح أنَّ تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة المصرية بوصفه قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ضوء أنَّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيكون لها دور كبير في الإسهام في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في ضوء زيادة الطاقة الإنتاجية، وكذا الإسهام في معالجة مشكلة البطالة؛ حيث إنَّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستوعب قدرًا كبيرًا من العمالة، ومن ثم فقد اهتمت مصر بهذه بذلك القطاع اهتمامًا متزايدًا؛ حيث بدأت في تقديم العديد من المبادرات لتنمية ذلك القطاع. ويمكن نقل تجربة ماليزيا في تنمية اقتصادها من خلال تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تنمية مهارات العاملين واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة لديها، وإقامة صناعات عنقودية عليها متسلسلة وتصب في الصناعات الكبرى؛ وذلك لزيادة القيمة المضافة لتلك المواد، مع تقديم الدعم الكامل لتلك المشروعات من خلال إيجاد البيئة التشريعية المناسبة، وكذا المؤسسات العاملة على دعم ذلك القطاع، وتمتلك مصر من الإمكانيات والقدرات التي تمثل ضعف الإمكانيات في ماليزيا؛ من الموارد البشرية والمواد الخام وكذا الموارد المالية والأسواق الكبرى؛ الأمر الذي يجعل لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا كبيرًا في تنمية الاقتصاد المصري.

ثانيًا: التوصيات:-

(أ): فيما يخص القطاع الصناعي:-

- أهمية الاهتمام بالتطوير التكنولوجي وخاصة في المعدات والآلات وكذلك أساليب الإنتاج، حيث إنَّ التكنولوجيا تمثل العنصر الأساسي والمهم في عملية التغير الهيكلي في الصناعات التحويلية؛ حيث إنَّ معدل النمو بالصناعات التحويلية المؤثر الرئيس في معدل النمو الاقتصادي، كما أنَّ النمو الصناعي سيحقق ميزة تنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية.
- أهمية الاهتمام بتوفير مصادر تمويل للمشروعات الصناعية بتكلفة أموال منخفضة؛ وذلك من خلال الاستمرار في تقديم المبادرات المقدمة من البنوك تحت رعاية البنك المركزي.
- الاهتمام بإقامة المراكز البحثية مع رعاية المخترعين والابتكارات الجديدة، التي تسهم في تطوير العمليات الإنتاجية الصناعية.
- الاهتمام بوضع أهداف محددة للنهوض بالقطاع الصناعي؛ من خلال وضع الخطط طويلة الأجل وقصيرة الأجل من قبل الحكومة.
- العمل على توطين الصناعات الاستراتيجية وذلك من خلال الاهتمام بالصناعات التي تتماز فيها مصر بميزة نسبية، التي منها الصناعات الغذائية والمشروبات، والمنسوجات والملابس، وصناعة الأثاث، وصناعة الجلود، وصناعات الطباعة والنشر المنتجات الورقية، وصناعات والبتروكيماويات...
- الاهتمام بالتعليم الفني والصناعي، مع الاهتمام بتطوير العمالة من خلال التدريب، وإقامة ورش العمل، وإرسال البعثات لنقل الخبرات؛ وذلك بغرض إعادة تأهيلهم لتلبية متطلبات سوق العمل.

- الاهتمام بإقامة الحضانات الصناعية؛ وذلك للإفادة من فكرة التركز والتجمع؛ حيث إنَّ تلك الحضانات يمكنها أنْ تكون دفعًا لتطوير تلك الصناعات مع أنها تكون نواه لتوطين تلك الصناعات وإسهامتها الفعالة في الاقتصاد القومي.
- الاهتمام بتوفير الأراضي الصناعية، وكذا توفير البنية التحتية من طرق وكباري وأنفاق ومرافق عامة من صرف ومياه، مع توفير مصادر الطاقة من كهرباء وغاز ومواد بترولية بأسعار تنافسية؛ وذلك لجذب المستثمرين.
- الاهتمام بإجراءات بغرض سهولة ريادة الأعمال، وما لذلك من أثر في سهولة تأسيس وإقامة المشروعات بسهولة ويسر؛ الأمر الذي ينعكس إيجابيًا على مؤشر القدرة على التنافسية العالمية.
- الاهتمام بجذب المستثمرين من الشركات العملاقة والعابرة للقارات من خلال إقامة فروع لها في مصر؛ وذلك للإفادة من نقل التكنولوجيا المتطورة.
- الاهتمام بتقديم الحوافز المختلفة للتشجيع على الاتجاه إلى التصنيع، ومنه على سبيل المثال: الحوافزال ضريبية، ومنح الأراضي الصناعية دون مقابل، وإعطاء الرخص والتراخيص مقابل رسوم رمزية، وتوفير الدعم الفني والخدمات اللوجستية والإدارية دون مقابل.

(ب): فيما يخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الصناعية:-

- قيام البنك المركزي والحكومة في العمل على توفير التمويل دون تكلفة من المؤسسات الدولية لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع استمرار البنوك في إطلاق المبادرات لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتكلفة أموال مخفضة.
- العمل على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال؛ وذلك بغرض توفير التمويل لها لإعادة إقراضها في ظل ما لديها

من خبرة في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بأساليب غير تقليدية.

- تفعيل دور الشركات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل: شركات التأجير التمويلي، وشركات الاستعلام الائتماني، وشركات ومؤسسات ضمان المخاطر.
- العمل على إقامة مركز أو جهاز أبحاث لاكتشاف فرص الاستثمار، وعمل دراسات جدوى اقتصادية متكاملة لها، مع تحديد أنواع الصناعات والمشروعات التي يحتاجها السوق وأماكنها وتوجيه الراغبين في إقامة مشروعات إلي هذه المجالات.
- العمل على تطبيق أسلوب للحماية لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء تطبيقها من عدد من الدول وذلك بتخصيص سلع معينة لا يتم إنتاجها إلا من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على تقديم حزمة من الحوافز والمزايا؛ وذلك للسعي لدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي من خلال عمل إجراءات ميسرة للحصول علي التراخيص مع تقديم حوافز ضريبية، وتقديم الدعم الفني والإداري والتمويل لتلك المشروعات.
- إلزام الشركات الكبرى التي تحصل علي مناقصات حكومية بأنْ يكون هناك نصيب في المدخلات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- السعي في المشاركة في المعارض، وكذا إقامة المعارض المحلية والخارجية لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تسويق منتجاتها.

الهوامش والمصادر والمراجع

(1) – تقرير صندوق القد الدولي التقرير المعد في 9 إبريل 2019م – آفاق الاقتصاد العالمي، ص2

(2) – يوسف يعقوب سلطان، دور الصناعة والتكنولوجيا في التنمية: نظرة في أهمية ومكونات هيكل القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، السنة السابعة عشر، العدد الرابع والستون، يناير 1992، ص167

(3) – د/نواف محمود محمد أبو شمالة، الواقع وآفاق التطوير للقطاع الصناعي في الدول العربية في إطار التوجهات المعاصرة للسياسات الصناعية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (18)، العدد (2)، 2017، ص 74 .

(4) – حمزة، رانيا إبراهيم، أثر مشروع الوسائط المتعددة على النمو الاقتصادي الماليزي، ورقة بحثية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، يناير 2015 .

(5) – عبدالعزيز، خيرية عبدالفتاح، التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990 – 2012): الدروس المستفادة لتطبيقها على الاقتصاد الليبي، جامعة الزقازيق – كلية التجارة، مصر، رسالة دكتوراه، يوليو 2016 .

(6)

- Abd Elkarim, Ghemari. "Factors Influence Sukuk and Conventional Bonds in Malaysia", A project paper for Master's Degree in Economics in University Utara Malaysia, December 2012 .
- −Adnan, Ahmad Hezri & Hasan, Mohd Nordin . Sustainable Development Indicator Initiatives in Malaysia - Novel Approaches and Viable Frameworks. Institute for Environment and Development,. University Kebangsaan Malaysia, 2001,p211 .

(7) – تقارير وزارة التخطيط السنوية الماليزية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م من خلال الإلكتروني www. Department of Statistics, Malaysia.com .

(8) – تقارير وزارة التخطيط السنوية الماليزية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م من خلال الإلكتروني www. Department of Statistics, Malaysia.com .

(9) –العلمي، حسين، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس، الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012. .

(10)–Mohamed Ariff & Lim Chze Cheen, June "Mobilizing Domestic and external resources for economic development: Lessons from the Malaysian experience, Asia Pacific development jo Ragui Assaad 2007.

(11) – هالة عبد الفتاح، صبحي مقار، إتجاهات الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة 2011–2019، التقرير الربع سنوي، الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق، قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التجارة والصناعة، العدد (1)، (2) ،(3)،(4) فبراير 2018 ، يناير / مارس 2019م، يناير /مارس 2020

(12) – منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (منظمة اليونيدو)، دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقرير التنمية الصناعية لعام 2015، 2016، 2017، 2018، 2019م .

(13) – هالة عبد الفتاح، صبحي مقار، إتجاهات الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة 2011–2019، التقرير الربع سنوي، الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق، قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التجارة والصناعة، العدد (1)، (2) ،(3)،(4) فبراير 2018 ، يناير / مارس 2019م، يناير /مارس 2020

(14) – هالة عبد الفتاح، صبحي مقار، إتجاهات الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة 2011–2019، التقرير الربع سنوي، الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق، قطاع نظم

وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التجارة والصناعة، العدد (1)، (2) ،(3)،(4) فبراير 2018 ، يناير / مارس 2019م، يناير /مارس 2020

(15) – هالة عبد الفتاح، صبحي مقار، إتجاهات الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة 2011–2019، التقرير الربع سنوي، الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق، قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التجارة والصناعة، العدد (1)، (2) ،(3)،(4) فبراير 2018 ، يناير / مارس 2019م، يناير /مارس 2020

(16) – الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصرى https://www.cbe.org.eg.

(17) بوريب، خديجة، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع، والتحديات المستقبلية، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، بجامعة 8 ماي 1945، ديسمبر 2012.

(18) – تقارير وزارة التخطيط السنوية الماليزية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م .

- تقارير البنك المركزي الماليزي السنوية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م .

(19) – تقارير وزارة التخطيط السنوية الماليزية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م .

- تقارير البنك المركزي الماليزي السنوية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م .

(20) – تقارير وزارة التخطيط السنوية الماليزية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م .

- تقارير البنك المركزي الماليزي السنوية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م .

(21) – سالم، فتيحة ،دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية، والاستقرار السياسي، التجربة الماليزية نموذجا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية ،برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2019م .

(22) – تقارير وزارة التخطيط السنوية الماليزية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م .

- تقارير البنك المركزي الماليزي السنوية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م .

(23) – تقارير وزارة التخطيط السنوية الماليزية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م .

- تقارير البنك المركزي الماليزي السنوية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م .

(24) – تقارير وزارة التخطيط السنوية الماليزية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م .

- تقارير البنك المركزي الماليزي السنوية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م .

(25) – النشرات الدورية للبنك المركزي المصري عن الأعوام من 2010م حتى 2019م .

(26) – هالة عبد الفتاح، صبحي مقار، اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة 2011–2019، التقرير الربع سنوي، الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق، قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التجارة والصناعة، العدد (1)، (2) ،(3)،(4) فبراير 2018 ، يناير / مارس 2019م، يناير /مارس 2020

(27) – تقارير وزارة التخطيط السنوية الماليزية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م .

(28) – تقارير وزارة التخطيط السنوية الماليزية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م .

(29) – تقارير وزارة التخطيط السنوية الماليزية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م .

(30) – تقارير وزارة التخطيط السنوية الماليزية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م .

(31) – تقارير وزارة التخطيط السنوية الماليزية خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2019م .

(32) – المنصة الإلكترونية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة https://www.msme.eg/.

(33) – المنصة الإلكترونية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة https://www.msme.eg/.

(34) – المنصة الإلكترونية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة https://www.msme.eg/.

(35) – هالة عبد الفتاح، صبحي مقار، اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة 2011–2019، التقرير الربع سنوي، الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق، قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التجارة والصناعة، العدد (1)، (2) ،(3)،(4) فبراير 2018 ، يناير / مارس 2019م، يناير /مارس 2020

(36) – الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصرىhttps://www.cbe.org.eg .

(37) – الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصرى https://www.cbe.org.eg.

(38) – الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصرى https://www.cbe.org.eg.

(39) – هالة عبد الفتاح، صبحي مقار، اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة 2011–2019، التقرير الربع سنوي، الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق، قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التجارة والصناعة، العدد (1)، (2) ،(3)،(4) فبراير 2018 ، يناير / مارس 2019م، يناير /مارس 2020

(40) – هالة عبد الفتاح، صبحي مقار، اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة 2011–2019، التقرير الربع سنوي، الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق، قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التجارة والصناعة، العدد (1)، (2) ،(3)،(4) فبراير 2018، يناير / مارس 2019م، يناير /مارس 2020م.

(41) – الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg.

(42) – الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg.

(43) – الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg.

(44) – المنصة الإلكترونية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة https://www.msme.eg/.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 83
January 2022

Issued by
Middle East
Research Center

Forty-ninth Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233